الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 6 تشرين الثاني 2024
العدد 5345 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 6 Novembre 2024 nº 5345 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة
www.al-akhbar.com

**طوفان الأقصى**

تطبيق مبطن لـ«خطة الجنرالات»

**سيناريو التهجير القسري يتمدد**

12





# نسخة جديدة من حزب الله

قاسم أكثر تشدّداً في الموقف من الأميركيين وخصوم الداخل 2

## نتنياهو يفتح جبهة قتال جديدة داخل إسرائيل 4

انتخابات أميركا

# نذر «فوضى» جديدة

8 - 11

(أ ف ب)

قضية اليوم

لم يحصل في التاريخ الحديث أن تعرّض حزب أو مقاومة للكمات قاسية كتلك التي تعرّض لها حزب الله خلال أسابيع قليلة، أصابت آلافاً من عناصره قبل اغتيال قادته الجهاديين ثم أمينه العام الشهيد السيد حسن نصرالله. ولم يمر في التاريخ الحديث نموذج كحزب الله الذي تعرّض لهجمة تُستخدم فيها كل أنواع القوة، الناعمة منها والخشنة، للقضاء على المقاومة، ثم يخرج منها بسرعة استثنائية، في رحلة تعافٍ بات الجميع يشعر بها، بدءاً من العدوّ نفسه وصولاً إلى حلفائه وأهله. إذ أعاد تنظيم نفسه وهو في قلب معركة كبيرة وتحديات تفرض عليه مراجعة الكثير من الحسابات والأخطاء الماضية. أثبت حزب الله أن قتله غاية لا تُدرك

## قاسم أكثر تشدّداً في الموقف من الأميركيين وخصوم الداخل

# نسخة جديدة من حزب الله


(من الويب)

ميسم رزق

30 تموز 2024، لم يكُن يوماً عادياً في الحرب. حدث مفصليّ، كشفَ بعض المستور. اغتال العدو القيادي الجهادي الكبير في المقاومة فؤاد شكر (السيد محسن). عملية لا تترك مجالاً لأي التباس. ثمة خطأ ما تنبّه له حزب الله. ما بينَ يوم الاغتيال ويوم الرد عليه في 25 آب باستهداف الوحدة 8200 الإسرائيلية (واحدة من أكبر وأهم الوحدات المتخصّصة في الاستخبارات الإلكترونية عالمياً)، اتّخذ الحزب أول إجراء تمثّل بالدخول في عملية عزل للوحدات احترازياً، قبل أن يطلق مهمة تحقيق أظهرت تباعاً وجود خرق أمني خطير.

يوم 17 أيلول. يومٌ آخر غير عادي، وحدث مفصليّ جديد. تفجير أجهزة الاتصالات اللاسلكية (البايجر). قنابل متنقّلة بين أيدي عناصر المقاومة. لحظة العملية ظنّ حزب الله أنها صافرة انطلاق من قبل العدو الإسرائيلي لبدء الحرب، وكان ينتظر بدء عملية كبيرة في اليوم نفسه. إلا أن الإحجام الإسرائيلي كانَ لافتاً، وباباً لأسئلة استدعت تحقيقاً سريعاً ساعد في تحصيل نتائج أولية، أبرزها:

أولاً: إن الشركة الوسيطة المعنية بإيصال الشحنة عمدت إلى تأخيرها بحجة وجود خلل في الأجهزة، وتعويضاً عن هذا التأخير قامت بخفض السعر، مثيرة بعض الشبهات من دون أن يؤدي ذلك إلى إجراء سريع يتعلق بالشحنة، وكانَ ذلك واحداً من الأخطاء في عملية الشراء.

ثانياً: تبيّن أن العدو الإسرائيلي وصلَ إلى الشركة الوسيطة، وكانَ قد جهّز كمية كبيرة من الأجهزة وقام بتفخيخها بشكل يصعب كشفه. أما باقي تفاصيل العملية وما أحاط بها فقد أصبحت مكتملة لدى الأجهزة المعنية في المقاومة، ومن غير المعروف متى تتحدّث عنها.

ما يُمكن تأكيده أن الحدثين أماطا اللثام عن خرق أمني إسرائيلي جدّي وخطير، لم تُحسم طبيعته في ذلك الوقت. بينما استمر العدو في رفع مستوى الضربات ضمن برنامج محدد يقضي باستهداف جميع القيادات قبل الوصول إلى السيد نصرالله، معتبراً أن هذا الاستهداف من شأنه شلّ الوحدات العسكرية، وبالتالي فإن أي ردّ على الاغتيال سيكون ضعيفاً. ثم جاءت العملية الكبيرة يوم 27 أيلول. لكن، رغم حالة الصدمة الكبيرة التي خلّفتها لدى كل الجهات في الداخل والخارج وحتى داخل حزب الله، لم يكُن هناك مجال لأي انهيار أو شلل. الصدمة الكبيرة لم تمنع حزب الله من التصرف على قاعدة أن لدى العدو فكرة واسعة عن كل المراكز والهيكليات، فباشر بتنفيذ خطة جديدة لتموضع القيادات. في هذه الأثناء، بادرت الوحدات العسكرية في الجنوب احتياطاً إلى التخلّي عن كمية كبيرة من التقنيات الموجودة في حوزتها. وقبل استشهاده (الذي أعلنه حزب الله رسمياً في 23 تشرين الأول)، نقل رئيس المجلس التنفيذي السيد هاشم صفي الدين الحزب إلى مكان آخر، حيث عمل على:
-إخلاء كامل المقرات المعلنة وإلغاء جزء من الأماكن البديلة التي كانت مقرّرة في خطة الحرب السابقة.
- وقف العمل بشبكة الاتصالات الخاصة بالحزب بعدَ أن تبيّن وجود خرق إسرائيلي فيها.

لكنّ الفريق الأمني لم يتنبّه إلى أن المقر الذي توجّه إليه السيد صفي الدين نفسه، كان مشخّصاً أيضاً لدى العدو. فكان القرار بالتخلي عن كل خطة الأماكن السابقة. ورغم الضربات القاسية، بادر الحزب إلى عملية هدفها الأولي لملمة الفوضى والتأقلم مع الوضع الجديد، آخذاً في الاعتبار أن العدوان الجوي المعادي على الجسمين المدني والعسكري أصاب جانباً من مقدرات الحزب إلى جانب القيادات الأمنية والعسكرية. خلال أيام فقط، عاد التواصل بين القيادات الأساسية ومسؤولي الوحدات العسكرية الذين وضعوا خططاً سريعة لإدارة الميدان ربطاً بالوقائع الجديدة. وبعد 15 يوماً، تمّ عملياً تشكيل لجنة تقود العمليات العسكرية، بالتزامن مع عودة التواصل بين القيادات العليا، خصوصاً أعضاء الشورى الذين اتخذوا قراراً بتعيين أمين عام في أقرب وقت، علماً أن الشيخ نعيم قاسم كان بدأ بتولي المسؤولية انطلاقاً من موقعه، إلى جانب قيادة جماعية تدير الشقين السياسي والعسكري، قبل أن يصار إلى خلق آلية لتفعيل الجهاز التنفيذي الذي يدير بعض الملفات، تحديداً قضية النازحين.

في 28 تشرين الأول، أعلنَ حزب الله رسمياً انتخاب الشيخ نعيم قاسم أميناً عاماً له. وعلى الفور، بدأ مناهضو الحزب، بطلب من الأميركيين وبعض العرب، حملة سياسية تركّز على فكرة أن الحزب كقوة وكوحدة تنظيمية مرتبط عضوياً بشخص السيد نصرالله وأن لا بديل عنه. وتولّى الاميركيون، بواسطة جماعاتهم من اللبنانيين والعرب، اعتبار انتخاب قاسم خيار الضرورة، وأنه لن يتمكن من ملء فراغ السيد. وهو كلام تثبّت على شكل «تعليمة» عمّمتها السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون على صبيانها من الساسة والإعلاميين بالقول لهم إن «العد العكسي لانتهاء حزب الله بدأ ويجب التحضير لفترة ما بعده»، طالبة التركيز على ثلاثة أفكار:
أولاً: إن حزب الله لم تعد لديه قيادة سياسية أو عسكرية.
ثانياً: إن الإيرانيين هم من يتولون قيادة الحزب سياسياً وعسكرياً وتنظيمياً.
ثالثاً: إن حزب الله دخل حالة من الشلل والانهيار على صعيد البنية التنظيمية.

### ورشة النهوض

في مقابل ذلك، أدار حزب الله ظهره لكل هذا التشويش، واضعاً نصب عينيه إعادة تنظيم الهيئة القيادية للقوى العسكرية، والاستمرار في عملية التدقيق في حجم الأضرار العسكرية، ووضع الخطط لتعبئة الفراغات بشرياً وتسليحياً، إضافة إلى مهمة مركزية تتعلق بتظهير موقف سياسي من كل ما يحصل. وهو ما عبّرت عنه كلمات مسجّلة للشيخ قاسم، ومؤتمرات صحافية عقدها مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله الحاج محمد عفيف، وتولّى عقد لقاءات لشرح الموقف، مواظباً على دوره رغم التهديد الأمني الذي يتعرض له. وإلى جانب ذلك، بدأ النشاط التدريجي لنواب كتلة «الوفاء للمقاومة»، ما مكّن الحزب خلال ثلاثة اسابيع من استعادة ما يحتاج إليه من صلات سياسية وغير سياسية وفقَ خطة مقرّرة تحدد مَن الذين يجب التواصل معهم في هذه الفترة، من دون الحاجة إلى اتصالات لا تخدم مهمة اليوم الحالي.

وبعدَ تولّي الشيخ قاسم منصبه، انتظمت الهيئات العاملة تحت قيادته. ورغمَ أن الحرب أصابت جزءاً من الجسم المدني، ما سبّب تعطيلاً في بعض المناطق ظهر جلياً في عدد من القطاعات، لكنّ السلسلة أُعيد ترابطها من الأعلى إلى الأسفل، بحيث لا يقوم أي مسؤول بأي مهمة من دون قرار مركزي. وحتى المرونة التي تحظى بها القيادات الميدانية وفق نظام البقع الجغرافية، لا تلغي أن بعض العمليات التي تحصل على الجبهة تتم وفق أوامر من القيادة العليا.

من يعرف حزب الله جيداً، يدرك أن أهم ما أعاده الحزب، هو آلية التحكم والسيطرة. لكنّ هذه الالية أخذت شكلاً أكثر متانة، انطلاقاً من كون الضربات التي تلقّاها الحزب، دفعته إلى مستوى جديد فيه الكثير من الحزم والتشدد والصرامة وملاحقة الأخطاء. كما بدأ الجميع يلمس وجود عقلية جديدة على صعيد صناعة القرارات، وبما يمنع الاجتهادات.

لكنّ اللافت في الحديث عن شخصية الشيخ قاسم أنه مجهول الكثير من الجوانب. ومن يعرفه عن قرب، يعرف من أن تجربته الدينية تعود إلى سنوات طويلة سابقة على قيام حزب الله، وهو كان واحداً من البيئة القريبة من الراحل السيد محمد حسين فضل الله، وهذا الأمر له تأثير على مقارباته. وهو لا يُصنف على الإطلاق في خانة «المحافظين» دينياً. لكن ما لا يعرفه كثيرون عن الشيخ قاسم، وعلى عكس ما حاول الجهلة إشاعته، استناداً إلى إملاءات أو رغبات، فإن تحولاً كبيراً طرأ على الفكر السياسي للرجل، بعد انضمامه إلى الفريق المؤسس لحزب الله، وإعلان ولائه للخط الذي قاده الإمام الخميني، علماً أن الجانب الآخر من شخصيته، يتمثّل في دوره الإداري، وهو الذي كان يتولى مهام تنفيذية تتطلب مهارة إدارية، إلى جانب ما تفرضه من آليات عمل في حزب جهادي. وفي حين يجري الحديث عن أنه شخصية مرنة أو ضعيفة، فما لا يعرفه كثُر أنه من الشخصيات الأكثر تشدداً داخل الحزب، من الناحيتين التنظيمية والإدارية، استناداً إلى خبرة 40 عاماً في العمل الإداري الذي أشرف عليه، خصوصاً في مجال الموازنات والإنفاق. إضافة إلى أنه من أكثر المسؤولين معرفة بأحوال الدولة ومؤسساتها، من المجلس النيابي إلى الحكومة إلى المشاريع المدنية. وهو امتلك خبرة كبيرة في بواطن القوى السياسية كافة.



**حدّد الحزب مكامن خروقات أمنية كبيرة وانتقل إلى خطة عمل لا صلة لها بكل ما سبق عسكرياً وتنظيمياً وإدارياً**



وما لا يعرفه كثيرون أيضاً عن الشيخ قاسم، نظراً إلى كون القرار كان يتمثّل في ما تقرره الشورى وما يعبّر عنه الأمين العام الراحل، هو أن قاسم على الصعيد الشخصي، كما على صعيد رأيه داخل الهيئات القيادية، من الأكثر تشدداً حيال طريقة التعامل مع القوى الخارجية الداعمة لإسرائيل، خصوصاً الأميركيين والأوروبيين. كما أنه من أكثر قيادات حزب الله تشدداً تجاه القوى الداخلية المعروفة بخصومتها للمقاومة. وهو ليس من الفريق القابل للمساومة حول الكثير من الأمور، ويشعر اليوم بأن مسؤوليته كبيرة جداً في حماية الحزب، ويعرف أنه الآن متفرغ لملف الحرب والمواجهة، لكن عينه على الداخل مرتبطة بأصل موقفه من التدخلات الخارجية واستسهال بعض القوى للتفاعل مع هذه التدخلات.

وعلى من يقرأ الحزب بشكل خاطئ أن يتنبّه إلى أن حزب الله، بعد الضربات التي تلقّاها والتحديات التي فُرضت عليه، سيعيد بناء نفسه ويضع برامج كما كان عليه في فترة الثمانينيّات. ولن يكون حزب الله على المستوى نفسه من التساهل، وهو يقدّر عالياً جداً سلوك اللبنانيين الإيجابي الذي ظهر في التعامل مع ملف النزوح، لكنّ الحزب بقيادة الشيخ قاسم، يميز بين سلوك الناس، وسلوك القوى والشخصيات التي انتقلت من مرحلة الرهان على العدو الإسرائيلي إلى مرحلة إبداء الاستعداد للتعاون مع المشروع الأميركي، والتي تضع نفسها في قلب حملة سياسية وإعلامية تُلاقي إسرائيل في منتصف الطريق.

## تحذير أميركي للمسؤولين: لا تردّوا على طلبات الحزب



لاحظت أوساط سياسية أن هناك حملة من الترهيب للمسؤولين اللبنانيين في الحكومة والأجهزة الحكومية والأمنية والعسكرية من قبل الأميركيين لعواقب التعاون مع حزب الله وإعانته في الملفات الداخلية، وأن هذا الأمر في حال حصوله سيتم تصنيفه في إطار التعاون مع حزب الله ويعرّضهم لحرمانهم من تولي مناصب في الدولة أو الحصول على مكاسب. ولضمان التزام المسؤولين الرسميين بما يفرضه الأميركي، يعمد الأميركيون إلى إقناعهم بـ«أننا لا نطلب إعلان الحرب على الحزب أو الانتفاض في وجهه، نحن فقط نطلب عدم التعاون معه والرد على اتصالاته أو طلبات مسؤوليه».

## حملة منظّمة ضد حزب الله تموّلها السعودية والإمارات

علمت «الأخبار» أن السعودية والإمارات بدأتا بتمويل قنوات وصحف ومواقع إلكترونية وإعلاميين، وستتطور عملية التمويل أكثر خلال الأسابيع المقبلة ضمن مشروع لاستقطاب كل هؤلاء للمشاركة في حملة هدفها إبراز أن حزب الله انتهى، وضمن شعار وحيد «سلاح الميليشيات خطر على الدولة والشعب»، ويجب «تسليم السلاح». وهذا التوجه يأتي برعاية من السفارة الأميركية في بيروت، ومادة التنافس هي المزيد من العداء لحزب الله والمراهنة على خسارته الحرب. وفي السياق نفسه، برز قيام السفارة الأميركية في بيروت بتفعيل لجنة إعلامية تتبع للسفارة مباشرة، غايتها بث سردية التهويل لإحباط الناس وبث الفتن.



# للسيّد ... في ذكرى أربعينه

جبران باسيل

في أربعينك، أحتار إن كنت أقف حزناً عليك أو فرحاً لك...
منبع فرحي الوحيد هو ألّا ترى بأمّ عينك ما أصاب لبنان من دمار وتهجير نتيجة وحشيّة العدو، وأنت الذي كرّست حياتك لمنع إسرائيل من الاعتداء عليه.
أمّا منابع حزني عليك فكثيرة. حزن لا ينضب على خسارتي لصديق لا يتكرّر، ولم يعلُ عليه محبةً وتقديراً في السياسة سوى أبي السياسي - الرئيس عون.
حزني على خسارة المقاومة ملهماً لها ولشبابها في البطولة والاستشهاد،
وعلى خسارة لبنان زعيماً وطنياً استثنائياً، حلم وعمل ليكون وطنه معتبراً بقوّته وليس متوسّلاً بضعفه؛
وعلى خسارة فلسطين والمشرق قائداً عرف كيف يعيد لهما دورهما في الدفاع عن قضايا الحق والمظلومية،
وعلى خسارة العالم عنواناً للمقاومة في سبيل حريّة الشعوب وكرامتها.
أفرح لك لغيابك الذي أردته شهادةً في سبيل ما آمنت به، وأحزن عليك لأن المشوار لا يزال بعيداً في سبيل تحقيق ما أردت...
احترمتُك دوماً لأنك مقاوم صادق. وتفهّمتك، مهما اختلفنا، لأنّي صادق في نضالي...
ساعات طويلة من الحوار جمعتنا، تشاركنا فيها الأفكار والمشاريع والرؤى، اتفقنا واختلفنا، لكننا لم نفقد الودّ العميق...
كم استمعت لي بصراحتي وصدقي ومنطقي، وكم تعلّمت منك بكبرك وأخلاقِك ومنطقِك؛
صحيح أن اهتماماتك تجاوزت حدود لبنان، لكنّ لبنان كان في وجدانك، وكم كنت مدركاً لتوازنات هذا الوطن.
أردتَ تجنّب الحرب، واعتقدت بقدرتك على إبعادها بمعادلة الردع، لكنها لاحقتك ونالت منك،
أردتَ تحرير القدس وراهنتَ على وحدة الساحات لذلك، لكنّ قدرات المحور كانت أقل من إرادتك،
أردتَ الشهادة، فكانت لك، مشفوعة بعنفوانك وكرامتك...
نريد لك أن تدرك اليوم من عليائِك أن حماية لبنان ستبقى أمانةً في وجداننا،
وأن احتلال إسرائيل له سيبقى عصيّاً عليها. ولكننا نريد أن نصارحك كما فعلنا دوماً، أن ذلك لم يعد تحقيقه ممكناً من دون الدولة القوية العادلة القادرة على قيادة استراتيجية دفاعية تحفظ كل عناصر القوّة في إمكاناته والعدالة بين أبنائه.
تيقّن دوماً أننا كنا ونبقى أوفياء لتفاهمنا علَّ من استلموا الأمانة عنك يكونون أوفياء لكافة بنوده....
قتلوك يا سيّد، لكنهم لم يقتلوا روح المقاومة في شعبك.
غادرت على غفلة كما يفعل الأحبّاء، إذ يرحلون ولا يخبرون. غادرت لكنك مزروع في وجدان الناس كما السنديان في جبل عامل.
وداعاً يا شهيد لبنان.

# بين لبنان وسوريا: خوف من نموذج الحرب والتهجير

هيام القصيفي

لا تحمل المحطات الميدانية الأخيرة تحوّلاً في مسار الوضع اللبناني العام، في انتظار انكشاف مزيد من التطورات العسكرية والسياسية. لكن المراوحة الحالية لا تبشّر بالخير، في وقت لا تزال فيه الرسائل الديبلوماسية التي تصل الى لبنان تحمل علامات قلق من المستقبل، مع تمسّك إسرائيل بموقفها المعلن باستمرار نهج التدمير والقصف حتى فرض واقع جديد يعيد صورة «الشريط الحدودي» بمعناه الواسع، وبتطبيق عملاني للقرار 1559.

في هذه الأثناء، تستمر قراءة مستقبل الوضع الداخلي ربطاً بعاملين. في المشهد الإقليمي، تنذر حرب لبنان، في إطار أوسع مما جرى في غزة، بأن المتغيرات المقبلة على المنطقة كبيرة بحجم المشروع الذي يُبنى والذي انطلق منذ 7 تشرين الأول من غزة، وجرف في طريقه لبنان، ويلامس إيران وسوريا ودول الجوار، ويأخذ منحى مختلفاً عن ذلك الذي كان مقصوداً من الحدث الذي أطلقه صانعوه قبل عام. فما حصل تحوّل إلى أداة في يد واضعي خطط المنطقة، مستفيدين من المتغيرات الميدانية، لتحقيق مشاريع أوسع وطويلة الأمد. لكن لبنان، وهو الحلقة الأضعف في المشهد الإقليمي، من الصعب أن يتجاوز الخضة الداخلية والعاصفة التي هبّت عليه بأقل أضرار ممكنة.

قبل اندلاع الحرب، بوجهها اللبناني، كان هناك تحذير دائم من خصوم حزب الله من تحوّل لبنان إلى غزة ثانية، بمعنى الانهيار الداخلي الاقتصادي والاجتماعي وتحوّله إلى مجتمع حرب دائمة. وكان هؤلاء يحمّلون الحزب وسلاحه مسؤولية هذا المنحى الذي يخالف رغبة العاملين على مشروع مختلف للبنان مزدهر. وبعد تطورات الشهرين الأخيرين، وحملة التدمير الممنهج من الجنوب الى البقاع والضاحية، تكررت المخاوف، ولكن من جانب حلفاء الحزب، من أن يكون الهدف خلق غزة ثانية، بالمعنى العسكري والميداني، عن طريق محو كل ما يقف في طريق خطة إسرائيل لمستقبل غزة.

لكن النظرة المغايرة، تضع سوريا كنموذج لما يحصل في لبنان حالياً وليس غزة، أولاً لجهة مفهوم الوطن والدولة القائمة بغضّ النظر عن النظرة إليها في لبنان وسوريا والجغرافيا المعترف بها، بما هو مختلف تماماً عن غزة، وثانياً، لتشابه تركيبتَي لبنان وسوريا الى حدّ كبير لجهة التنوع الطائفي والسياسي، وثالثاً أن حرب سوريا التي بدأت تدريجاً وانفجرت في صورة عشوائية وعنيفة أدّت الى حركة نزوح داخلية كبيرة على قاعدة طائفية واجتماعية كما يحصل في لبنان اليوم، ورابعاً أن حركة النزوح من سوريا نحو دول الجوار بدأت تفرض إيقاعها، وإن بأعداد أقلّ، من لبنان في اتجاه سوريا والعراق، عدا عن مغادرة اللبنانيين جماعاتٍ بلدهم، وإن كانت هذه المغادرة أكثر تمايزاً لجهة واقع الانتشار اللبناني والعمل والدراسة في الخارج. بذلك يصبح النموذج السوري، وبما وصل إليه من ارتدادات وتدخلات خارجية وانهيار داخلي، أقرب الى الحالة اللبنانية. لكن ذلك يعكس مخاوف تنذر حتى الآن بالقلق خشية تفاقمها.

**الحرب الأهلية التي يتخوّف الفرنسيون منها في لبنان أقرب إلى مثال سوريا**

ما قبل الحرب الأخيرة، ومع ارتفاع الكلام عن الفيدرالية لدى بعض المجموعات والشخصيات عبر إطلالات سياسية وإعلامية، كان جمهور حزب الله وحلفاؤه أكثر الذين انتقدوا مروّجي هذا الكلام، عدا عن شخصيات مسيحية لا تزال تتمسك حتى الآن بفكرة لبنان القائم وفق نظام اتفاق الطائف وتركيبته الحالية. لكن في الوقت نفسه، كان الحزب متهماً بأنه يطبق نوعاً من الفيدرالية في مجتمع منسجم ومندمج في مناطق الجنوب والبقاع، بما يخدم خصوصية الثنائي الشيعي من دون غيره، وهذا الكلام كان معززاً بشواهد عن التفاعل ضمن بيئة من لون واحد بعيداً عن المجتمعات الأخرى. مع حركة النزوح الأخيرة، خرج جمهور الثنائي وقاعدته من هذا الإطار الى مناطق الداخل، مندمجاً مجدداً مع قواعد الطوائف والأحزاب الأخرى، وهو أمر مرشح لأن يطول بفعل استمرار الحرب وآلة التدمير التي لا تسمح للنازحين بالعودة قريباً. وهنا يصبح الكلام أكثر دقّة بين انفلاش سجال حول ثلاثة اتجاهات، واحد يرى ما يحصل احتضاناً لبنانياً صافياً وتلقائياً وتهليلاً لفكرة العيش المشترك، وآخر لا يرى فيه إلا تجاوزات من المجتمع المضيف الحزبي الخصم لحزب الله لا المجتمع النازح ويلوّح بحسابات مستقبلية معه، وثالث لا يرى في الحركة القائمة إلا مشهد التجاوزات المرشحة للتفاعل. والاتجاهات الثلاثة لها طواقمها السياسية والإعلامية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي. وهنا يصبح الكلام عن الترويج المستمر لفكرة الحرب الأهلية التي لا يزال الفرنسيون يتخوّفون منها ويصرّون على التداول بها، أقرب الى مثال سوريا. ولبنان الذي خبر أنواعاً من هذه الحروب، طوال خمسين عاماً، بات يحتاج الى جهود مضاعفة لكبح مسار أي تحوّل من الحرب الإسرائيلية الى تفلّت داخلي، يصاحبه تدهور تدرّجي يشكل عامل إفادة لكثير من العناصر الداخلية والخارجية في الانتقال من مرحلة الى أخرى.

عام 1975، لم يظنّ اللبنانيون أن حروبهم ستمتدّ خمسين عاماً، وحين اندلعت تظاهرات سوريا لم يتوقّع السوريون أن تمتد حربهم 13 عاماً. لذا يصبح اللجوء الى تماسك داخلي في اللحظات الحرجة الحالية مطلباً أكثر إلحاحاً من السنوات السابقة، وحزب الله واحد من المطالَبين بذلك، لأن الحرب الإسرائيلية لا تقلّ خطراً عن كل ما يرتسم من مخاوف خارجية على الوضع الداخلي.

# «ليلة المِقصلة»: نتنياهو يقيل غالانت هارباً إلى الأمام

بيروت حمّود

في توقيت دقيق، وقبل ساعات من ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، قرّر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إقالة وزير الأمن يوآف غالانت، من منصبه، وعيّن وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، مكانه، بسبب ما برّره في خطاب له على أنه «تصدّع في الثقة». وذلك قبل أن يسلّم حقيبة الخارجية لـ«الليكوديّ» القديم، جدعون ساعر، الذي انضمّ حديثاً إلى الحكومة عقب انشقاق حزبه عن كتلة «المعسكر الوطني»، التي بدورها انسحبت من «حكومة الطوارئ».

**احتجاجات في الشارع والمعارضة تحاول استغلالها ضد الحكومة**

وأتت الإقالة «الدراماتيكية»، كما وصفها مسؤولون أميركيون، فيما تسعر إسرائيل حرب الإبادة على مناطق شمال قطاع غزة، لإرساء سيطرة عسكرية ومدنية، يعارضها غالانت، والمؤسّسة الأمنية عموماً نظراً إلى أكلافها المرتفعة على إسرائيل؛ فيما يؤيدها كاتس. كما أتت الإقالة، وسط استمرار العدوان على لبنان، وفيما يُعاد تشكيل المشهد السياسي في الولايات المتحدة من خلال الانتخابات الرئاسية. ورُبط توقيت الإقالة بيوم الانتخابات الأميركية. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول في «البيت الأبيض» أن المسؤولين في واشنطن «فوجئوا» بقرار الإقالة، وأنه تعمّد توقيتها مع يوم الاستحقاق «لتجنّب رد فعلٍ أميركي عنيف». فيما أن الخطوة قد لا تقف عند هذا الحد، إذ نقلت «القناة 12» عن مصادر سياسية، تقديرها أن نتنياهو سيطيح رئيس الأركان، هرتسي هليفي، وقادة الأجهزة الأمنية الذين سبق أن اصطدم معهم أكثر من مرّة بما يتعلّق بمسار الحرب، وصفقة تبادل الأسرى، وخصوصاً جهازي «الشاباك» و«الموساد». لكن مكتب نتياهو، نفى ذلك.


من الاحتجاجات على إقالة غالانت (أ ف ب)

إقالة غالانت هي الثانية من نوعها، وكان نتنياهو قد مهّد لها خلال الأسابيع الأخيرة، لكن لتوقيت جاء مفاجئاً؛ حيث تنتظر إسرائيل رداً عسكرياً من إيران. وفيما تمكّن الشارع الإسرائيلي، تفاعلاً مع الإقالة السابقة، من رفع الضغط على نتنياهو من خلال موجة واسعة من الاحتجاجات، ما دفعه إلى التراجع عن قراره، في العام المنصرم، فإنه قد لا ينجح في هذه المرّة في دفع نتنياهو إلى التراجع، على الرغم من خروج احتجاجات في عشرات النقاط والمواقع في إسرائيل أمس، وتخلّلها إغلاق للطرق واشتباكات مع الشرطة. وذلك بسبب ما يبدو غياباً لمعارضي قرار إقالة غالانت، من داخل حزبه «الليكود». كما أنه من غير الواضح إن كانت المعارضة الصهيونية ستتمكّن من توحيد صفوفها لقيادة الحركة الاحتجاجية، في وقتٍ يتحسّس قادة المؤسّستين الأمنية والعسكرية رؤوسهم، حيث قد تصلهم كُتب الإقالات تباعاً، كما قد تطاول المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف-ميارا، التي يهاجمها أعضاء الائتلاف الحاكم ليلَ نهارَ، ويرون أنها تتبنّى «نهجاً صدامياً» ضدّ الحكومة ورئيسها.

وخلافاً لإقالات وزراء الأمن السابقين، تبدو خطوة نتنياهو هذه المرّة هروباً إلى الأمام؛ حيث تغرق إسرائيل في تحقيق بقضيتين أمنيّتين خطيرتين ضدّ طاقم مكتبه، وأقرب مقرّبيه. الأولى محورها معرفة الجهة العسكرية التي تسرّب وثائق سرية لمكتب نتنياهو، والثانية بخصوص ما تكشّف عن تزويره بداية الحرب، لبروتوكولات جلسات «الكابينت»، ومنعه السكرتاريين العسكريين من إدخال أجهزة التسجيل، كما كان متعارفاً عليه في الحروب السابقة. وبالموازاة، تفجّرت أزمة «قانون التجنيد» في وجه الائتلاف الحاكم، وهي التي أعلن غالانت علناً معارضته حلّها، إلا بقانون يحظى بتوافق الجميع، فيما فقد الائتلاف أمس الأغلبية لتمرير قانون «تمويل الحضانات» الذي أُعدّ لتجاوز قرار المحكمة «العليا»، بخصوص قطع التمويل عن المؤسّسات الحريدية. كما كان غالانت قد أصدر قراراً باستدعاء 7000 من الشبّان الحريديم، إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي اعتبره نتنياهو محاولة من غالانت لاستفزاز الحريديم والإطاحة بالحكومة.

وفي هذا الإطار، باركت الأحزاب الحريدية الإقالة من وراء الكواليس، خصوصاً وزير الإسكان يستحاك غولدكنوبيف، الذي نسج الإقالة منذ كان جزءاً مركزياً في التنسيق لضمّ ساعر إلى الحكومة، وصولاً إلى إقالة غالانت نفسها. وفيما نقل موقع «واينت» عن مسؤولٍ في الحكومة قوله إنه «تمّت التضحية بغالانت على مذبح قانون التهرّب (من الخدمة العسكرية)»، أعدّت كتلة «يهودية التوراة» الحريدية الإقالة خطوة «مرجوّة»، معتبرةً أنها تسهّل تمرير قانون التجنيد على مقاسها، وقوانين أخرى في صالح جمهورها.

من جهته أشاد وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير بالإقالة، معتبراً أن «غالانت منغمس في التصوّر الأمني (الذي أدى إلى فشل السابع من أكتوبر)، وليس بالإمكان بلوغ النصر المطلق مع وزير أمن مثله». على المقلب الآخر، أدان زعماء المعارضة الخطوة؛ واعتبر رئيس كتلة «المعسكر الوطني»، بيني غانتس، الإقالة بأنها «سياسة على حساب أمن الدولة»، فيما دعا رئيس «الديمقراطيون»، يائير غولان، الإسرائيليين إلى الخروج إلى الشوارع. وانضمّ رئيس الوزراء الأسبق، نفتالي بينت، إلى «الحفلة» واصفاً القيادة الإسرائيلية بأنها «مريضة ومجنونة»، داعياً في الوقت ذاته الجنود والمقاتلين في جبهتي غزة ولبنان، إلى «عدم إشاحة تركيزهم عن المعركة».

وقد أقال نتنياهو غالانت خلال اتصال دام ثلاث دقائق فحسب؛ ثم ألقى خطاباً قال فيه إن «مهمّتي العليا كرئيس حكومة إسرائيل هي الحفاظ على أمنها وتحقيق النصر المؤزّر، وفي خضم الحرب مطلوب أكثر من أي وقت مضى الثقة الكاملة بين رئيس الحكومة ووزير الأمن». وأضاف: «على الرغم من وجود هذه الثقة في الأشهر الأولى من المعركة، سرعان ما فتِئت تتصدّع بيني وبين وزير الأمن في الأشهر الأخيرة»، لافتاً إلى أنه «ظهرت بيننا فجوات كبيرة في إدارة المعركة، ورافقتها تصريحات وسلوكيات تتعارض مع قرارات الحكومة والكابينت». وبحسب ادعاء نتنياهو، «قمتُ بمحاولات عديدة لجسر الفجوات، غير أنها استمرّت وتعمّقت، لتصل إلى الجمهور بطريقة غير مقبولة، والأسوأ أنها وصلت إلى الأعداء الذين استفادوا منها كثيراً». كما قال إن «غالبية أعضاء الحكومة ومعظم أعضاء الكابينت، يشاركونني الشعور بأنه من المستحيل الاستمرار على هذا النحو. وعلى ضوء ذلك قرّرتُ إنهاء ولاية وزير الأمن، وعيّنت بدلاً منه الوزير يسرائيل كاتس، كما تحدّثت مع الوزير جدعون ساعر، وعرضت عليه الانضمام مع كتلته إلى الائتلاف وشغل منصب وزير الخارجية». وأعدَّ انضمام الأخير مكوّناً مهماً في الحفاظ على استقرار الائتلاف والحكومة.

أما غالانت فقال في «خطاب الوداع» إن قرار نتنياهو أتى بعد سلسلة من النجاحات في غزة والضفة ولبنان وتوجيه ضربة هي الأولى من نوعها إلى إيران، مبرزاً ثلاث قضايا خلافية مع نتنياهو، وهي «توزيع الأعباء بالتساوي، من خلال تجنيد الحريديم»، والالتزام «بإعادة المحتجزين؛ وهو أمر ممكن ومنوط ببعض التنازلات»، وأخيراً «ضرورة استخلاص العبر بعد إجراء تحقيق أساسي (في إخفاقات الحرب والسابع من أكتوبر)».

# بعد فشل تدمير حزب الله... عين واشنطن على الداخل اللبناني

علي حيدر

مع فشل رهانه على انهيار حزب الله بفعل الضربات القاسية التي تلقّاها، لجأ العدو إلى الرهان على مسار سياسي يتولاه الأميركيون، مدعوماً بضغط عسكري يستهدف المدن والبلدات والقرى لتحقيق ما أمكن مما لم ينجح في فرضه بالآلة العسكرية. عدم النجاح في فرض الصيغ السياسية التي تُحوّل الإنجازات التكتيكية إلى إنجاز إستراتيجي، دفع قيادة العدو إلى الاستعانة بواشنطن من أجل فرض طروحات تحاكي إنجازاته الميدانية في الأيام العشرة بين 17 و27 أيلول الماضي، وتجاهل المتغيرات التي تلت ذلك. والمهمة الأساسية للإدارة الأميركية في هذه المرحلة تتمحور حول ممارسة ضغوط على السلطة السياسية في لبنان لتبنّي مواقف وخيارات تهدف إلى تطويق المقاومة وعزلها والضغط عليها وعلى بيئتها. لذلك، من الواضح أن العدو يراهن في هذه المرحلة على الداخل اللبناني أيضاً لمقاقمة الضغوط على المقاومة وبيئتها، بهدف التأسيس لمسارات تتعلق بمرحلة ما بعد الحرب.

في هذه الأجواء، وبالتكامل التام مع متطلبات خطة العدو، عمدت واشنطن إلى الالتفاف على الموقف الرسمي الذي لا يزال يتمحور حول القرار 1701، عبر ابتكار عنوان آليات وتفاهمات تتصل بتنفيذه. وهو عنوان مشبوه وعام جداً تسعى تل أبيب وواشنطن أن تمرّرا ضمنه ما تريدان إدخاله على القرار الدولي، بهدف الوصول إلى قرار معدل عملياً لكنه يحمل عنوان الـ1701.

حتى الآن، لا يوجد ما يؤشر إلى تراجع العدو عن هذه السقوف العالية، بل العكس هو الصحيح. فتأكيد نتنياهو قبل يومين على «إبعاد حزب الله إلى ما وراء الليطاني، وضرب أي محاولة يقوم بها لإعادة التسلّح» و«قطع خط أنابيب الأوكسيجين التابع لحزب الله من إيران عبر سوريا»، يكشف أن السقف السياسي الإسرائيلي لا يزال عالياً جداً وأن فرص التسوية لم تنضج بعد. وهو بذلك، يُقلّص الهامش لدى من هو مستعد في الداخل اللبناني لملاقاة الموقف الإسرائيلي في نقطة ما. أضف أنه من الصعب على أي جهة وازنة أن تبدو كمن تتبنى هذه المطالب لما يترتب عليها من تداعيات خطيرة على أمن لبنان وسيادته ومستقبله وعلى معادلته الداخلية واستقراره. لذلك فإن الأجواء التي تتم إثارتها في هذه الايام عن إمكانية التسوية في الأسبوعين المقبلين لا تستند إلى وقائع جدية وليست إلا مناورات سياسية. ولا يبعد أن تكون أيضاً جزءاً من الخداع الإسرائيلي في مقابل الرد الإيراني المرتقب عبر الإيحاء بأننا أمام إمكانية التوصل إلى حل سياسي مع لبنان من أجل ثني إيران عن خيار الرد أو التخفيف من شدته.

**ما يشاع عن إمكانية التسوية في الأسبوعين المقبلين لا يستند إلى وقائع جدية**

تؤكد مواقف نتنياهو أيضاً أن المخاوف التي تسيطر على وعي منظومة قيادة العدو هي من تكرار سيناريو ما بعد حرب 2006، عندما أعاد حزب الله، بسرعة قياسية، بناء قدراته وتطويرها وصولاً إلى تحوّله إلى قوة إقليمية. وما يُعزز هذه المخاوف لديه أن قيادة العدو أدركت فشل الجيش في تدمير البنية التحتية للحزب، رغم توجيه ضربات قاسية جداً لها. لكنه أكثر من يفهم تحولات الميدان ومؤشراتها واتجاهاتها. ولذلك، تُعبر هذه المواقف أيضاً عن إقرار بعدم نجاح المخطط الذي كان يطمح إليه، والنتيجة الحتمية لذلك أن حزب الله سيواصل ويعيد بناء وتطوير قدراته الإستراتيجية والعسكرية بالاستناد إلى العبر التي استخلصها من الحرب القائمة. ومن هناك ينبع تشديد نتنياهو في التزامه على أن أي صيغة ينبغي أن تتضمن قطع الطريق على هذا المسار عبر البوابة السورية وضرب أي محاولة في هذا الاتجاه.

مع ذلك، يفتح حضور هذه الوقائع الباب أمام مروحة أسئلة حول كيفية ترجمة «الوسيط» الأميركي هذه العناوين إلى نقاط محددة، وعن طبيعة علاقتها بهوية رئيس الجمهورية الجديد وبرنامجه، وطبيعة أي حكومة مقبلة وتركيبتها، وموقع حزب الله فيها، وما هي الخيارات التي يُراد إقحام لبنان ومؤسساته الأمنية فيها، وكيف سيترجم ذلك في الساحة السورية، ما دامت إسرائيل تنفذ اعتداءاتها منذ أكثر من عقد تحت هذا العنوان في الأراضي السورية ولم تنجح في تحقيق هذا الهدف. فهل هناك من بدائل تم أو سيتم طرحها في هذا الاتجاه؟

في المقابل، تبقى مسألة تتصل بتراجع حجم قوات جيش العدو المشاركة في اجتياح الأراضي اللبنانية من أربع فرق إلى اثنتين، كما أكدت إذاعة الجيش التي عرضت مسار تراجع هذه القوات بالاستناد إلى بيانات الناطق باسم الجيش، في الأسبوعين الأخيرين، وأعادت ذلك إلى أعداد الجنود الذين يسقطون في المواجهات مع حزب الله، رغم محاولات توظيف ذلك عبر ربطه بالحديث المتزايد عن تسوية سياسية!

ويبدو أن منشأ هذا القرار يعود إلى تقدير وضع أجراه الجيش خلص فيه إلى أن استمرار انتشار القوات بوضعها الذي كانت عليه، يعني استمرار سقوط الجنود وتحولهم إلى مرمى لنيران المقاومة. إضافة إلى أنه، لأسباب عسكرية وسياسية ظرفية، فإن العدو ليس في وارد تعميق توغله في عمق جنوب لبنان حالياً. وبالتالي ستبقى قواته عرضة لتلقي خسائر بشرية من دون أفق عسكري أو سياسي. لذلك عمدت إلى التراجع إلى ما وراء الحدود في هذه المرحلة إلى حين تبلور قرار نهائي حول إعادة التوغل وتوسيعه أو التوصل إلى تسوية أو بانتظار مهمات جديدة يحددها المستوى السياسي. لكن الأهم أن ذلك يعني أيضاً أن الاحتلال الذي راهن عليه العدو كي يشكل عامل ضغط على لبنان، نجحت المقاومة في تغيير اتجاهه نحو مؤسسة القرار السياسي والأمني في تل أبيب.



## 15 شهيداً في مجزرة في برجا

# العدو يستطلع بالنار توسيع العملية البرية

ارتكب العدو مساء أمس مجزرة جديدة باستهدافه مبنى سكنياً يؤوي نازحين في بلدة برجا قضاء الشوف، راح ضحيتها 15 شهيداً وعدد من الجرحى في حصيلة أولية قابلة للارتفاع. وواصل غاراته على قرى عديدة في الجنوب والبقاع. وأدّى القصف الإسرائيلي على بلدة حورتعلا البقاعية إلى سقوط 3 شهداء، فيما استُشهد مواطنان وأصيب 3 آخرون بجروح في غارة على بلدة طليا في قضاء بعلبك. وشنّت الطائرات الحربية للعدو غارات على بلدات مشغرة وسحمر ويحمر. واستشهد مواطن وأصيب 20 آخرون بجروح جراء غارة معادية على منطقة الجية في قضاء الشوف.

ميدانياً، يواصل جيش العدو إنشاء تشكيلات جديدة عبر دمج ألوية وكتائب وتوزيعها على محاور القتال، واستقدام تشكيلات وسحب أخرى إلى نقاط خلف المواقع الحدودية بهدف تقليل الخسائر، فيما يواصل التحشيد لمعركة قد تنطلق باتجاه بنت جبيل. وقد دفع من أجل ذلك بلواء مدرّع (188)، ما يعني أنه رغم محاولته تخفيف الخسائر، فإنه سيكون مضطراً إلى الاعتماد على المدرّعات بسبب طبيعة المنطقة، ما سيعرّضه حكماً لنيران المقاومين وكمائنهم.

وسُجلت بعد ظهر أمس اشتباكات بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة بين قوة متسلّلة من جيش العدو ورجال المقاومة في منطقة ضهور عين إبل عند مثلث بنت جبيل . حانين . الطيري، استمرت لنحو ساعتين قبل أن تتوقف من دون أن تتقدم القوة المتسلّلة. وربطت مصادر ميدانية الاشتباكات بأنها «استطلاع بالنار نفّذه العدو لاختبار مدى جهوزية المقاومة في محور بنت جبيل قبيل التوغل البري الذي يخطّط له».

وأظهرت الإجراءات الميدانية التي اعتمدها جيش العدو بعد فشل مرحلته البرية الافتتاحية أنه يهدف في المرحلة الأولى إلى السيطرة على المناطق المرتفعة في الجانب اللبناني لاجتياز عائق تفوّق التضاريس من الجهة اللبنانية عن تلك المقابلة لها في الجهة الفلسطينية. ويحاول العدو بذلك تأمين حماية لخلفية قواته في المستعمرات الحدودية، وتأمين إشراف على مناطق العمليات الجديدة. في المقابل، فإن ارتفاع التلال اللبنانية عن مثيلاتها الفلسطينية وتعدّد تضاريسها والغطاء الشجري الذي يغطيها بغابات تتزايد كثافتها كلما اتجهت غرباً، تمنح المقاومة ميزات تكتيكية مهمة.

ورغم الإخفاقات المتعددة، يبدو من الاستعدادات وتموضع الفرق الخمس من جيش العدو، أن طموحات صناع القرار لديه تتمثل بتطوير العملية البرية لاحتلال المناطق الواقعة بين الحدود ونهر الليطاني، وربما التمدد أكثر باتجاه إقامة شريط عازل بين شمال الليطاني وجنوبه بعمق 10 كيلومترات.

وعليه، يظهر أن طبيعة انتشار الفرق الخمس تضع 4 فرق دبابات (188-7-8-179) بتصرف الفرق المنتشرة وسطاً وشرقاً (36-91-98-210)، فيما تضع فرقتين مدرّعتين أخريين (205 و4) في تصرف الفرقة 146 التي يبدو من انتشارها أنها قد تنفذ عملية محدودة باتجاه البياضة - شمع. أما الفرق الأربع الباقية، فإن نشرها بشكل متلاصق، يرجّح إمكانية قيام قيادة العدو بعد يأسه من اختراق الحافة الأمامية والنسق الدفاعي الأول للمقاومة، باستخدام هذه الألوية المدرّعة التي يوازي تعدادها 440 دبابة ومركبة مدرّعة، لتحقيق «صدمة دبابات» باتجاه منطقة تل النحاس – الخردلي - كفرتبنيت النبطية، وهذا ما تتحسّب له المقاومة.

وكما تُظهر الوقائع العسكرية، فإن الميدان يشهد كفاءة استخبارية تكتيكية شاملة من المقاومة، سيّما في المعلومات القتالية الفورية، وسرعة استثمارها، ما يؤكد جهوزية وفعالية وتحكم منظومات القيادة والسيطرة التكتيكية المرتبطة بالقيادة، وهذا ما جعل أسلوب قتال مجموعات المشاة ومجموعات ضد الدروع العاملة في النسق الأول أكثر مرونة وقدرة على إلحاق الأضرار بالعدو. وكما يبدو، فإن المقاومة تُظهر من خلال سلاسة مناوراتها، أنها تسبق مجموعات وفصائل وسرايا العدو دائماً بخطوة أو خطوتين، وهذا ما يمنحها ميزة عدم الاستعجال في إعداد الكمائن، بل نصبها بشكل متقن ومحترف. وهو ما يظهر من خلال مسارعة العدو في معظم اشتباكاته المباشرة في الأسبوع الأخير إلى وقف الاشتباك فوراً.

وفي الميدان، تُظهر المقاومة تكيّفاً سريعاً يتجلّى في أساليب التغيير في طرائق القتال، مثل زيادة الاعتماد على القناصة الثقيلة، وزيادة عدد قبضات الصواريخ المباشرة بيد قوات المشاة، وزيادة الاعتماد على ضرب التحشدات القريبة بالمُسيّرات الانقضاضية. وكذلك اعتماد البقع القريبة على المناورة المتناغمة بالنار، وتنفيذ تكتيكات التشويش القتالي (رمايات وتعرضات من خلف الخطوط - تنفيذ أعمال إعاقة حركة العدو - الاشتباك القريب جداً داخل الغابات والمحميات الطبيعية الكثيفة الأشجار)، واستهداف معظم استعدادات العدو العاملة في مجال الدعم اللوجستي بهدف تشويش العملية اللوجستية.

وفي سلسلة عملياته اليومية، استهدف حزب الله أمس مصنع المواد المتفجرة في الخضيرة جنوب مدينة حيفا المحتلة بصلية من الصواريخ النوعيّة، وشنّ هجوماً جوّياً بسربٍ من المُسيّرات الانقضاضيّة على تجمع لقوات جيش العدو الإسرائيلي عند الأطراف الجَنوبية الشرقية لبلدة مارون الرأس وأصابت أهدافها بدقّة.

وفي إطار التحذير الذي وجّهته المقاومة إلى عددٍ من مستوطنات الشمال، استهدف حزب الله مستوطنة «دلتون» ومدينة نهاريا بصليات صاروخية. وفي عمليتين منفصلتين، استهدف مقاومو الحزب ثكنتي دوفيف ومعاليه غولاني (مقر قيادة لواء حرمون 810) بصليةٍ من الصواريخ النوعيّة، فضلاً عن استهداف قاعدة ميرون لإدارة العمليّات الجويّة، ومرابض مدفعية جيش العدو في مستوطنة «نؤوت مردخاي» بسرب من المُسيّرات الانقضاضيّة.

واستهدف المقاومون أيضاً تجمعات لقوات جيش العدو عند الأطراف الجنوبية الغربية لبلدة مارون الرأس، وفي ثكنة دوفيف وموقع الرمثا، ومستوطنات يفتاح وكريات شمونة ومرغليوت.

**(الأخبار)**



# انتشال 12 جثة في وطى الخيام

آمال خليل

انتشل مسعفو الصليب الأحمر اللبناني والدولي أمس جثامين 12 من شهداء مجزرة وطى الخيام، بعدما سمحت إسرائيل لقوات اليونيفل باستئناف أعمال رفع الركام من المنازل التي دمّرها العدوان الإسرائيلي ليل 27 تشرين الأول الماضي. وكانت أعمال رفع الركام بدأت الأحد الماضي وانتُشلت جثث خمسة شهداء من بين 21. لكنّ العدو تراجع في اليوم التالي عن منح الإذن وراوغ في تحديد موعد جديد، قبل أن يعطي أمس أربع ساعات فقط لانتشال الجثث، شرط عدم وجود مدنيين أو أيّ من ذوي الشهداء. فانتظر هؤلاء عند مثلث عين عرب . الماري منذ الصباح، إلا أن العدو استهدفهم بقنبلتين صوتيتين لتفريقهم.

وشُيّع 12 شهيداً في عين عرب فوراً. فيما لا تزال أربع جثث تحت الأنقاض لثلاثة من آل المحمد من أبناء وطى الخيام والسوري عباس التاجر الذي كان يعمل معهم في تربية المواشي. وبسبب مراوغة إسرائيل وتعمّدها استنزاف المسعفين بمنحهم مهلاً قصيرة، سيضطرون إلى طلب فرصة ثالثة لانتشال الدفعة الثالثة.

## توضيح

في تقرير تحت عنوان «نواب وسياسيون يحرّضون على قتل النازحين»، نُشر في «الأخبار»، في 16 تشرين الأول 2024، نُسبت تعليقات غير دقيقة إلى النائب مروان حمادة، في إطار استرجاع ما ورد في وثائق «ويكيليكس» حول لقاءات السفير الأميركي السابق جيفري فيلتمان مع بعض السياسيين خلال حرب تموز 2006. وقد تمّ حذف الفقرة من التقرير على الموقع الإلكتروني، فاقتضى التوضيح.

تقرير

# مرسوم دعم متقاعدي الخاص هل يؤدّي إلى زيادة الأقساط؟

فاتن الحاج

يحلّ، اليوم، مشروع مرسوم مضاعفة المحسومات والمساهمات للمدارس الخاصة 17 ضعفاً لدعم رواتب المتقاعدين، بنداً خامساً على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء. ويسمح المرسوم لمجلس الإشراف على إدارة صندوق تعويضات أفراد الهيئة التعليمية بنقل الأموال من قيمة الاشتراكات المدفوعة عن العام الدراسي 2024 - 2025، في حساب صندوق التعويضات، إلى حساب صندوق التقاعد بصورة استثنائية لتغطية المعاشات التقاعدية المضاعفة 9 أضعاف، أي أن المتقاعدين سيقبضون، بموجبه، 9 رواتب، بدلاً من راتب واحد يتقاضونه حالياً ولا يتجاوز 25 دولاراً شهرياً.

هل سيدفع كارتيل المدارس الخاصة المتوجبات للصندوق من أمواله الخاصة أم أنه سيقتطع المبالغ من جيوب التلامذة؟ السؤال يفرض نفسه عشية الجلسة، خصوصاً أن التجارب السابقة غير مشجعة. فقد نقضت المدارس، في وقت سابق، لدى توقيع البروتوكول بين اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة ونقابة المعلمين توجيهات وزير التربية، عباس الحلبي، راعي البروتوكول، لجهة عدم تحميل الأهالي أعباء دعم الأساتذة المتقاعدين، وفرضت زيادات على الأقساط بدأت بـ 900 ألف ليرة (المبلغ المطلوب من المدارس دفعه، سنوياً، لصندوق التعويضات عن كل تلميذ)، وتجاوزت في بعض الأحيان 3 ملايين ليرة عن كل تلميذ، ما شكّل باباً جديداً للكسب المادي. فهل يعيد «الكارتيل» الكرّة وسط الظروف الاستثنائية التي يعيشها الأهالي؟

عضو تكتل لبنان القوي عضو لجنة التربية النيابية إدغار طرابلسي استبق إقرار المرسوم الذي وصفه بـ «الحل الترقيعي، فيما هناك قانونان صادران عن مجلس النواب يستطيعان أن يؤمّنا ملاءة مالية لصندوق التعويضات ويضمنان زيادة رواتب نحو 5000 متقاعد يُعانون من العوز والإذلال تحت خط الفقر». وتقدّم لهذه الغاية بكتاب الى الحكومة للدفع باتجاه اقرارهما بعدما رفض رئيس الحكومة نشرهما في الجريدة الرسمية بضغط من البطريرك بشارة الراعي والأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية. وطالب طرابلسي في كتابه ميقاتي بنشر القانونين. وكان طرابلسي اعترض، في مؤتمر صحافي عقده أمس، على «مخالفات المرسوم»، مشيراً إلى أن «إنصاف الأساتذة المتقاعدين لا يكون عبر اقتطاع 17 ضعفاً من محسومات من رواتب المعلمين، و17 ضعفاً لمساهمات المدارس، ما سينعكس زيادة جنونية في الأقساط المدرسية على غرار البروتوكول غير القانوني بين اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة ونقابة المعلمين الذي أدى إلى زيادة الأقساط، ولم يقم بالواجب، وسقط». وقال إن «المرسوم سيُرهق أولياء الأمر بشكل أكبر مما يتحمّلون، وسيضع الأساتذة الذين في الخدمة في مواجهة مع زملائهم المتقاعدين، وسيُفاقم من الأزمة الاجتماعية»، مشككاً بأن يكون المرسوم قد مر على مجلس شورى الدولة.

رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، نعمه محفوض، من جهته، اعتبر أن القرار الذي أرسله مجلس إدارة صندوق التعويضات «لا يحمل أي مخالفة، فالمادة 21 من قانون المعلمين تسمح للمجلس، عند الوقوع في أي عجز، بتعديل نسبة المساهمة والحسومات، شرط أن تصدر في مرسوم في مجلس الوزراء». وقال لـ«الأخبار» إن مجلس الإشراف على الصندوق «اتخذ قراراً بإجماع أصحاب المدارس ونقابة المعلمين، وأرسله إلى مجلس الوزراء»، مستغرباً «تخبيص طرابلسي لدى الكلام على المخالفات، علماً أن المرسوم نال موافقة مجلس شورى الدولة قبل أن يحال إلى مجلس الوزراء، أما البروتوكول برعاية وزارة التربية فكان حبّياً وخارج القوانين والتزمت به المدارس 8 أشهر من أصل 9». وسأل: «كيف سيرهق المرسوم الأهل إذا كان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد رفع الحد الأدنى للأجور مضروباً بـ 27 مرة، والمدارس تدفع على أساس الحد الأدنى 18 مليوناً وليس 675 ألف ليرة. وأكد أن أبسط مطلب يمكن أن نطالب به أن يقبض المتقاعدون 9 رواتب أسوة بزملائهم المتقاعدين من التعليم الرسمي».

ودعا محفوض طرابلسي والنواب إلى «ترجمة شعار دعم المتقاعدين بممارسة دورهم في المحاسبة، من خلال الضغط على الرئيس ميقاتي لنشر قانونَي دعم المتقاعدين اللذين أقرّا في المجلس النيابي، في الجريدة الرسمية». ونفى أن يؤدي هذا المرسوم إلى مواجهة بين أساتذة الملاك والمتقاعدين، لكونه يشمل أساتذة الملاك الذين يتقاعدون هذا العام وفي الأعوام المقبلة، مؤكداً أن جميع أساتذة المدارس الخاصة يؤيدون المرسوم.

من جهتها، استغربت رابطة الأساتذة المتقاعدين من المدارس الخاصة «موقف طرابلسي الرافض لإجماع الهيئات الرسميّة والتربويّة على إنصاف مؤقت لرواتب الأساتذة المتقاعدين والذي يضرب لقمة خبزهم، ويصادر حقّهم بالمساواة المتأخرة مع زملائهم أساتذة التعليم الرسميّ وفق وحدة التشريع».

(مروان بو حيدر)



اخبار

### «ترتيبات» لإدارة «الدفاع المدني»

علمت «الأخبار» أنّ ضغوط وزير الدّاخلية والبلديّات بسام مولوي أثمرت أخيراً، بعدما أصدر المدير العام لقوى الأمن الدّاخلي، اللواء عماد عثمان، مذكّرتين أمس، ألغت إحداهما فصل العميد نبيل فرح من إمرة فصيلة غزير إلى قيادة سريّة بعبدا الإقليميّة، وقضت الثانية بفصل فرح إلى ديوان المدير العام – بتصرّف وزير الدّاخلية والبلديّات، وفصل المقدّم كميل يزبك من منصبه إلى قيادة سريّة بعبدا الإقليميّة للحلول مكان فرح.

وتشير المعلومات إلى أنّ نيّة مولوي من فصل فرح إلى مكتبه، تعيينه مديراً عاماً للدفاع المدني خلفاً للعميد ريمون خطّار الذي يُحال على التقاعد بداية السنة المقبلة، بعدما فشل سابقاً في الدّفع باتجاه تعيين مدير العمليات في الجيش العماد جان نهرا في هذا المنصب قبل تقاعده.

وفي نيسان الماضي، كلّف مولوي مستشارته لشؤون البلديات المحسوبة عليه، نجوى سويدان (زوجة فرح)، بمهام مدير المديرية الإداريّة المشتركة وتسيير أعمال المديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة، ما أثار «زوبعة» في «الصنائع» واتهامات لمولوي بمخالفة القانون لوجود موظّفة أُخرى أحق بشغل هذا المنصب، قبل أن يتراجع مولوي عن هذا التكليف.

يُذكر أنّ سويدان نُقلت منذ سنوات من وزارة البيئة إلى ملاك «الدّاخلية» لتشغل منصب رئيس قسم قائمقاميّة قضاء جبيل، قبل أن تتولّى لاحقاً مهام قائمقام جبيل بالإنابة. وفي عهد وزير الدّاخلية السابق نهاد المشنوق وضعها بتصرّف مكتبه استناداً إلى كتابٍ صادر عن رئيس هيئة التفتيش المركزي، القاضي جورج عطيّة، فيما تحوّلت في عهد مولوي إلى «الحاكمة بأمرها» في الوزارة!

### «التمييز» تُنهي «ملف خلدة»: «قضم» الأحكام

أصدرت محكمة التمييز العسكريّة برئاسة القاضي جون القزي، مساء أمس، أحكامها في قضيّة أحداث خلدة التي وقعت في آب 2021، لتُنهي جولات من المحاكمات التي بدأت في المحكمة العسكريّة الدائمة قبل أن تنتقل إلى «التمييز» وسط حديث عن مفاوضات بين المرجعيّات السياسيّة لإيجاد تسوية لهذا الملف، وشيوع تدخّل قائد الجيش العماد جوزيف عون الذي وعد أهالي الموقوفين بتخفيض الأحكام.

كلام عون، هو ما حصل، بعدما كان لافتاً خفض «التمييز» معظم الأحكام التي أصدرتها «الدائمة» في نيسان 2023 (بعد فسخها) إلى ما دون النصف، وإنهاء هذا الملف. إذ سيطلق معظم الموقوفين بعدما قضوا مدّة أحكامهم خلال فترة توقيفهم. وقضت المحكمة على الشيخ عمر غصن بالسجن 4 سنوات (يطلق سراحه اليوم بعدما قضى مدّة توقيفه)، وعلى سعد الشاهين وعيسى غصن وغازي موسى بالسجن 5 سنوات (كانت أحكامهم تتراوح بين 9 و10 سنوات)، وعلى إسحاق موسى وطلال موسى ومحمّد غصن بالسجن 4 سنوات (بعدما قضت أحكامهم بالسجن 9 سنوات)، وعلى موسى غصن بالسجن سنة واحدة بعد تبرئته من محاولة القتل، وعلى عباس غصن بالاكتفاء بمدّة توقيفه.

(الأخبار)

# العام الدراسي في بعلبك - الهرمل رهن مراكز بديلة

رامح حميّة

الدعوات والضغوط التي تمارسها وزارة التربية والتعليم العالي على مديري المدارس والثانويات والمعاهد لانطلاق العام الدراسي، لم تأخذ في الحسبان كيف يمكن أن يكون شكل الانطلاقة في بعلبك - الهرمل، لا في المناطق التي باتت أخيراً عرضة للاستهداف، ولا في المناطق المصنّفة آمنة لازدحام مؤسساتها التعليمية ومدارسها بالنازحين.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم المنطقة إلى ثلاثة مربّعات أساسية، اثنان منها «آمنان» هما: دير الأحمر وعرسال، رأس بعلبك والفاكهة - الجديدة والقاع، فيما المربع الثالث غير الآمن يضمّ مدينة بعلبك وقرى الجوار الشرقي والغربي والشمالي وقرى قضاء الهرمل والقرى الحدودية مع سوريا، وكل هذه المناطق تتعرض لقصفٍ مركّز وبشكلٍ يومي. دفع ذلك بسكان القرى المهدّدة إلى النزوح نحو المناطق الآمنة، فازدحمت قرى دير الأحمر وعرسال بالنازحين الذين أقاموا في المدارس (6 مدارس ومعاهد في دير الأحمر وشليفا وبرقا وبشوات و8 مراكز في عرسال والقاع ورأس بعلبك والفاكهة - الجديدة) وهو ما جعل انطلاقة العام الدراسي غير ممكنة.

وقد بُذلت مساعٍ عديدة من البلديات والجمعيات المحلية وحتى مديري المدارس والثانويات، للتفتيش عن مراكز قد تصلح لنقل النازحين إليها تمهيداً لعودة الطلاب إلى مدارسهم. إلا أنها لم تنجح، باستثناء الجهد الذي بذلته مديرة متوسطة دير الأحمر الرسمية، ألين رحمة، التي تمكنت من تأمين مبنى قديم داخل البلدة لمدرسة أقفلت أبوابها قبل 15 عاماً. وبعدما نالت موافقة من صاحب المدرسة، حنا منصور حبشي، باشرت رحمة أعمال تأهيل وترميم سريعة لتأمين مكان لتلامذة مدرستها من الصف الأول الأساسي - الحلقة الأولى حتى الصف التاسع، على أن «يبقى قسم الروضات في مبنى التكميلية لكونه لم يفتح أمام النازحين لعدم ملاءمة تجهيزاته الخاصة بالأطفال». وعلى أساس هذه الأعمال، تتوقع رحمه أن ينطلق العام الدراسي اليوم، مشيرة إلى أنه «لطالما كانت انطلاقة الأعوام الدراسية السابقة متعثرة، فما المانع اليوم أن ننطلق متأخرين بضعة أيام؟»، مؤكدة أن «إصراري والكادر التعليمي على الانطلاقة هو من أجل عدم حرمان أهلنا وضيوفنا من تعليم أبنائهم وخسارتهم العام الدراسي». أما بالنسبة إلى الكتب، فقد عمد الأساتذة إلى تجهيزها وبدأت عملية التسجيل، «وأبدى المتعاقدون مرونة في الشروع بالتعليم» مع إمكانية الاستعانة بأساتذة «طبعاً بعد موافقة وزارة التربية». ولفتت رحمة إلى أنه «في حال لم يتوفر لثانوية دير الأحمر مبنى لتشغيله، فإن مبنى المدرسة المزمع تشغيله سنتقاسمه مع الثانوية وتجزئة أيام التعليم على ثلاثة أيام لكل من التكميلية والثانوية أو من الممكن اللجوء إلى دوامين نهاري ومسائي إلى حين جلاء الأزمة ووضوح خطة وزارة التربية الدراسية لهذا العام».

> **ازدحمت مدارس المناطق الآمنة بالنازحين من المناطق المستهدفة**

هذه الخطوة التربوية «الجريئة» كما وصفتها، رأت فيها جهات تربوية أنها «أحد الحلول التي يمكن اللجوء إليها في ظل الحرب وتداعياتها، وبرغم أنها مرحلية إلا أنها من الممكن أن تعمّم بهدف تمرير هذه المرحلة الصعبة»، شرط أن «تعمل وزارة التربية على تسهيل المعاملات، سواء للإدارة أو الأساتذة، متعاقدين وملاكاً، وللطلاب المضيفين والضيوف».

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أنه كان هناك مساعٍ لإيجاد مراكز أخرى من الممكن اعتمادها كمراكز تربوية، إلا أن الإنذارات والتهديدات الإسرائيلية لمدينة بعلبك ودورس ومقنة ونحلة فرضت واقعاً طارئاً أدّى إلى زيادة النازحين، وجعل الأمور تتّجه للجوء إلى مراكز إيواء جديدة.



تقرير

أصدرت مديرية الدراسات الاقتصادية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، تقريراً في إطار «المواكبة الاقتصادية» يفنّد مشروع الموازنة العامة للكيان الصهيوني لعام 2025. برأيه، إن الموازنة التي أُقرّت يغلب عليها الطابع الحربي وتهدف إلى تلبية حاجات الإنفاق العسكري، ما يفرض ترتيبات في التمويل تؤدي إلى مزيد من الإجراءات التقشفية وزيادة الضرائب على المستوطنين. «الأخبار» تنشر هذا التقرير لما له من أهمية في فهم رؤية الكيان للسنة المقبلة داخلياً وخارجياً

# موازنة العدو لعام 2025 الأولوية للحرب




(أ ف ب)

يغلب الطابع الحربي على الموازنة السنوية للكيان الصهيوني لعام 2025 التي أقرّها مجلس وزراء العدو أواخر شهر تشرين الأول نظراً إلى النسبة المرتفعة وغير المسبوقة للنفقات العسكرية، والتي بلغت 3,29%من إجمالي الإنفاق العام، مع وجود قابلية لزيادة هذه النسبة. وهذا الإنفاق العسكري المرتفع جاء على حساب تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين، وبالتالي مزيد من الإجراءات التقشفية وزيادة الضرائب، بشكل يزيد من التحديات المعيشية للمستوطنين، ويخلق ضغوطاً سياسية واجتماعية على حكومة العدو، علماً أن مجلس وزراء العدو الصهيوني، وافق على هذه الموازنة وسط تباين واسع في الآراء السياسية والاقتصادية للأحزاب الدينية وأحزاب المعارضة.

يهدف المشروع إلى تلبية احتياجات الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري للسنة القادمة، وخفض العجز المالي المتفاقم لضمان إعادة التوازن للاقتصاد الإسرائيلي الواقع تحت وطأة حروب طويلة مع محور المقاومة. وهذا المشروع يتطلب موافقة البرلمان بحلول نهاية آذار 2025، وألّا تسقط الحكومة وتصبح الانتخابات أمراً واقعاً، الأمر الذي تستبعده حتى أحزاب المعارضة والأحزاب الدينية، لأن الأولوية بالنسبة إليها هي للحرب وليس للانتخابات. وقد تجلّت هذه المواقف في تخلّي الأحزاب الدينية المتشددة عن مطلبها بإقرار قانون جديد للتجنيد قبل الموافقة على الميزانية، والاكتفاء بترتيبات من الحكومة منها تمويل دور الحضانة الحريدية. خصّصت الميزانية الجديدة 744 مليار شيكل (199,23 مليار دولار) للنفقات العامة، منها 161 مليار شيكل (21,6%) لخدمة الديون. وتركّزت الزيادة في الإنفاق، بشكل رئيسي، على الجانب العسكري، حيث حصل الجيش على 117 مليار شيكل، أي نحو 31,2 مليار دولار، أو ما نسبته 15,7% من إجمالي النفقات لمواجهة متطلبات الحرب الطويلة. كما تم تخصيص 102 مليار شيكل، أي نحو 27,2 مليار دولار أو ما نسبته 13,7% من إجمالي النفقات باعتبارها ميزانية مبدئية للإنفاق العسكري لعام 2025. وبلغ مجموع الإنفاق العسكري 58,4 مليار دولار مع إمكانية زيادتها بالاستناد إلى توصيات لجنة ناجل، وهي لجنة أقرب إلى اليمين المتطرف قامت حكومة العدو بتعيينها، ويرأسها يعقوب ناجل المقرّب من نتنياهو بهدف تقييم وتحديث ميزانيات الحرب، وتقديم التوصيات العينية والتفصيلية حول صفقات السلاح النوعية الكبرى، وتطوير وإنتاج وسائل قتالية تضمن تفوّق جيش العدو على مختلف الجبهات.

ورغم سرية توصيات لجنة ناجل، فإن ما تسرّب من تقريرها الأولي يشير إلى أن الكيان الصهيوني يسير نحو تغيير عميق في عقيدة وبنية جيشه، التي باتت تقوم على الحروب الإقليمية الطويلة الأمد، انسجاماً مع الطموحات التوسّعية لهذا الكيان ومبدأ الحرب المفتوحة في المنطقة، في مواجهة جبهات متعدّدة. ولذلك فإن مقترحات اللجنة لتطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية هي طويلة الأمد، وتمتد على مدار سنوات عديدة، وهي ستشمل بأقل تقدير زيادة إنفاق سنوية بمقدار 30 مليار شيكل لغاية عام 2028، مع القابلية للتمديد. ما يعني عملياً، زيادة العجز بنسبة 1% في كل سنة. وتشير عدة توقعات مالية إلى زيادة إنفاق سنوية بمقدار 55 مليار شيكل، أي ما مجموعه 220 مليار شيكل لغاية 2028.

وكان رئيس وزراء العدو نتنياهو قد أشار إلى أن المخصّصات العسكرية في الموازنة، لا تتضمن الإضافات المحتملة على مقترحات لجنة ناجل، وبالتالي فإن هذه المخصّصات سيتم تعزيزها بشكل أكبر، إما بإضافة أموال إلى الميزانية قبل طرحها على التصويت في البرلمان في كانون الثاني، أو عن طريق ميزانية تكميلية. وفي مقابل هذه الزيادة في النفقات العسكرية، يشتمل المشروع على تخفيضات كبيرة في الإنفاق عبر معظم الوزارات، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، حيث سيتم تجميد مخصّصات كبار السن، وذوي الإعاقة، وأسر الجنود الذين قضوا في الخدمة، ولن يتم تصحيحها على ضوء ارتفاع معدلات التضخّم؛ فيما جرت زيادة المخصّصات لرعاية الأطفال في دور الحضانة الخاصة باليهود الحريديم. وسيتم رفع ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 18% لتعزيز الإيرادات. وتستهدف حكومة العدو من هذه الإجراءات سدّ فجوة مالية قدرها 40 مليار شيكل (10,7 مليارات دولار) في عام 2025، بما يمكّنها من تحقيق عجز يبلغ 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من 8,5% (علماً أن تقديرات العجز لنهاية عام 2024 كانت في حدود 6,6%)، أي بعجز إجمالي قدره 21,5 مليار دولار يمثّل 10,8% من الإنفاق العام.

وقد كان لقضية إعفاء المتدينين اليهود من الخدمة العسكرية تأثير على مجريات مناقشات الميزانية. فقد هدّدت الأحزاب الدينية المتشدّدة بالتصويت ضد الميزانية، إن لم يتحقق مطلبها بإقرار قانون جديد للإعفاء العسكري قبل إقرار الموازنة في الكابينت. لكنها رضخت في النهاية تحت صخب طبول الحرب التي كانت تُقرع خلال نقاش الموازنة،

> **بلغ مجموع الإنفاق العسكري 58,4 مليار دولار مع إمكانية زيادتها استناداً إلى توصيات «لجنة ناجل»**

واكتفت بالحصول على تمويل لرعاية الأطفال، ما سمح بتمرير الميزانية.

وهذه الأجواء تعكس الضغوط المتزايدة على جيش العدو لتوسيع التجنيد. فبعد عام من العدوان على غزة، ومع فتح جبهة لبنان وتزايد القتلى في الجبهات المتعددة، يرى منتقدو الحكومة أن الإعفاءات الدينية تمثل عبئاً على الأسر الإسرائيلية التي يتحمل أبناؤها واجب التجنيد الإلزامي. بينما عارضت أحزاب المعارضة ووزارة الحرب، بشكل حادّ، قرار تجميد بعض المزايا للعائلات الثكلى والجرحى، خاصة في وقت الحرب. فالمعارضة ممثّلة في يائير لابيد وبيني غانتس، تصف الموازنة بـ«الميزانية المتهورة» التي ستزيد من أعباء المعيشة على الأسر الإسرائيلية بما يعادل 20 ألف شيكل سنوياً. وقد عبّر غانتس عن استيائه من تخصيص 4,1 مليار شيكل كأموال ائتلافية مخصّصة للوفاء بالتزامات تشكيل الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو. وهو ما اعتبره هدراً في مصلحة تحقيق استقرار الائتلاف الحكومي وحسابات سياسية على حساب رفاهية الشعب. كما أعرب زعماء في المجالس الإقليمية الشمالية عن استيائهم من عدم تخصيص ميزانية إضافية لإعادة تأهيل المستوطنات في الشمال التي تضررت نتيجة القصف الذي يقوم به حزب الله، معتبرين ذلك إهمالاً لأمن ورفاهية السكان في المناطق الحدودية، وإن كان مشروع الموازنة قد تضمن تخصيص 20 مليار شيكل (5,4 مليارات دولار) فقط لإعادة الإعمار العام في الكيان.

وفي الآثار الاقتصادية والتحديات المستقبلية، تتوقع حكومة العدو نموّاً اقتصادياً ضعيفاً في العام الحالي بمعدل 0,4%، مع احتمال تعافٍ محدود قد يصل إلى 4,3% في عام 2025. إلا أن تكاليف الحرب، التي قُدرت بنحو 250 مليار شيكل أو ما يوازي 67 مليار دولار جعلت التمويل صعباً وزادت الضغوط على الاقتصاد خصوصاً مع تراجع التصنيف الائتماني لكيان العدو، ما أدّى إلى ارتفاع أكلاف التمويل، وكذلك تأثّر العديد من القطاعات مثل التكنولوجيا والبناء والزراعة بسبب نقص القوى العاملة، بما في ذلك غياب آلاف جنود الاحتياط.

## إعلانات رسمية

**إعلان**

صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري
مُوجه إلى المُستدعى ضدهما: جان وميشال جوزاف الزعني، وهما من بلدة قنيور أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2019/92 تدعوكما هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومُرفقاته المرفوع ضدكما من المُستدعي داني مفيد بولس وكيله المُحامي إيلي نصار، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 1478 منطقة كفرعقا العقارية، وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لكما يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء مُلاحظاتكما الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لكما لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

**إعلان**

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب محمد أحمد الأحمد بوكالته عن أحمد سعيد غيه بصفته أحد ورثة سعيد أحمد يحي غيه شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2280 تكريت.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
راني حيدر

**إعلان**

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب غازي الميناوي بوكالته عن محمد علي بطش سند بدل ضائع للعقار 225 مقسم 15 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

**إعلان**

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلبت دلال الخوري أنطونيوس الحكيم بالوكالة عن أنيسه أنطونيوس وهبه سند بدل عن ضائع للعقار رقم /2914/ منطقة بشعلة العقارية قضاء البترون.
أمين السجل العقاري

**إعلان**

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب عبد الله نصر شما بوكالته عن بنك سوسيته جنرال ش.م.ل. شهادة تأمين بدل ضائع للعقار 3751 بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

**إعلان**

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب ياسر محمد علي الحولي بالأصالة عن نفسه وبوكالته عن والدته سهاد خليل خليل إبراهيم وشقيقه أوس محمد علي الحولي سند بدل ضائع للعقار رقم 4362 بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

**إعلان**

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب محمد أحمد الأحمد بوكالته عن حسين خليل خليل أحد ورثة خليل حسين خليل شهادتين قيد بدل ضائع للعقارين 843 و2059 تكريت.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
راني حيدر

انتخابات أميركا



# السباق الانتخابي الأكثر احتداماً
# شبح «فوضى» يلوح في الأفق

ريم هاني

في تقليد يمتد على أكثر من 60 عاماً، كان سكان بلدة «ديكفسيل» في ولاية نيوهامبشير الأميركية، والبالغ عددهم ستة فقط، أول من صوّتوا في الانتخابات الرئاسية، منتصف ليل الإثنين – الثلاثاء، فيما توزعت أصواتهم بالتساوي بين كل من المرشحة الديموقراطية، كامالا هاريس، ومنافسها الجمهوري، دونالد ترامب، اللذين نال كل منهما ثلاثة أصوات، في نبذة مبكرة عن احتدام السباق إلى البيت الأبيض، والذي كانت قد تنبأت به غالبية استطلاعات الرأي في وقت سابق.

ومنذ صباح أمس الباكر، بدأت مراكز الاقتراع تفتح أبوابها تباعاً، في جميع أنحاء الولايات المتحدة، علماً أنّ مواعيد الاقتراع تختلف من ولاية إلى أخرى، ومن مقاطعة إلى أخرى في بعض المناطق حتى، فيما لا تبدأ بعض الولايات، من مثل هاواي، بالتصويت حتى مدة الظهيرة.

ثمة توقعات بأن تحسم ولاية بنسلفانيا المتأرجحة نتائج الانتخابات (أ ف ب)

وبعدما أدلى كل من ترامب وزوجته بصوتيهما، استضافا عشاء لكبار المتمولين وأصدقاء «الحملة» في منتجع «مار إيه لاغو» في فلوريدا، حيث أمضى ترامب «اليوم الكبير»، فيما كانت هاريس قد أعلنت أنها ستتناول العشاء مع العائلة ليلة الانتخابات، طبقاً لـ«تقاليدها»، مشيرةً إلى أنّها عند المساء، ستنظم «مشاهدة جماعية» للنتائج في جامعتها، «جماعة هوارد»، في واشنطن العاصمة، وهي واحدة من الجامعات التاريخية للسود في الولايات المتحدة.

ونظراً إلى التقارب المشار إليه في النتائج، ناشد ترامب مناصريه التوجه إلى مراكز الاقتراع، وعدم التخلي عن التصويت حتى ولو كان عليهم الانتظار طويلاً في الطوابير، مشيراً إلى أنّ «نسبة الإقبال» هي التي ستحسم النتائج، علماً أنّه بعدما أدلى «ثلثا» الناخبين بأصواتهم من بُعد، كانت مراكز الاقتراع، أمس، على موعد مع أكثر من 70 مليون ناخب. وفي وقت لاحق، أكد ترامب أنّ الجمهوريين يشاركون بكثافة في الانتخابات، مهاجماً، مرة جديدة، المهاجرين الذين وصفهم بـ«المجرمين»، فيما شمل هجومه أيضاً إيران، لافتاً إلى أنّه لا يمكن «السماح لها بامتلاك سلاح نووي». وبدورها، دعت هاريس المواطنين إلى «التصويت والتوجه إلى مراكز الاقتراع»، معتبرةً أنّ «الوقت قد حان لطي صفحة الصراع والخوف والانقسام، ولجيل جديد من القيادة في الولايات المتحدة». ووسط توقعات بأن تحسم ولاية بنسلفانيا المتأرجحة نتائج الانتخابات، أعلنت حملة هاريس، أمس، أنّها «طرقت أكثر من 100 ألف باب صباح اليوم في جميع أنحاء الولاية».

ومنذ الساعات الأولى من فتح المراكز، لم تخلُ عملية التصويت في عدد من الولايات من الكثير من العراقيل، «والإنذارات الكاذبة»، إذ واجهت آلات التصويت مشكلات فنية في بنسلفانيا ونيويورك، فيما اضطر المسؤولون إلى إغلاق مراكز للاقتراع في جورجيا مؤقتاً، على خلفية تهديدات كاذبة بشأن وجود قنابل فيها. وفي أعقاب انتشار مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، تبدو وكأنها صادرة عن وسائل إعلام أميركية، ويرد فيها أنّ «مكتب التحقيقات الفيدرالي» أوصى المواطنين بالتصويت من بعد بسبب وجود احتمال وقوع «عمل إرهابي»، وأخرى تورد معلومات عن أنّ إدارات خمسة سجون في بنسلفينيا وجورجيا وأريزونا زورت أصوات النزلاء فيها بالتواطؤ مع حزب سياسي، نفى الـ«أف بي آي» صحة المعلومات المتقدمة، مشيراً إلى أنّ «محاولات خداع الجمهور بمحتوى كاذب حول أنشطتنا تهدف إلى تقويض الثقة في النظام الانتخابي»، فيما اتهمت سلطات الولايات «جهات روسية» بالوقوف خلف تلك الأفعال. كذلك، واجهت أجزاء من الولايات المتحدة أحوالاً جوية قاسية، و«اضطرابات مؤقتة أخرى في البنية التحتية»، لا سيما بسبب غرق الطرقات بالمياه، كما حصل في ميسوري وأركنساس وإلينوي، التي شهدت هطولاً متواصلاً للأمطار منذ الإثنين، وانقطاعات في التيار الكهربائي.

> لم تخلُ عملية التصويت في عدد من الولايات من الكثير من العراقيل «والإنذارات الكاذبة»

وجرت عمليات الاقتراع وسط رقابة أمنية «مشددة»، بما في ذلك حول المباني الرسمية، مقترنةً بحملة إعلامية واسعة من السلطات لتعزيز «ثقة» الجمهور بالانتخابات الأميركية، بعدما سخّر ترامب، في السنوات الماضية، جهوده لـ«ضرب مصداقيتها»، في إطار محاولاته لإلغاء نتائج انتخابات عام 2020. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن عدد من المسؤولين عن الانتخابات وأعضاء في الكونغرس ووكالات إنفاذ القانون قولهم إنهم يتوقعون أن يعيد ترامب الكرة هذه المرة أيضاً، ما دفعهم إلى تغيير القوانين بشكل يجعل من الصعب تحدي النتائج النهائية، جنباً إلى جنب تعزيز الأمن في المرافق الانتخابية. على أنّه بالنسبة إلى عدد من المراقبين، فإنّ الفوضى ستكون حتمية. وفي السياق، يشير تقرير أوردته مجلة «ذا تايمز» البريطانية، نقلاً عن خبراء، إلى أنّ ما يمكن أن يشهده العالم، خلال الأسبوعين اللذين سيليان الانتخابات، سيكون نوعاً «من انهيار النظام على نطاق لم نشهده منذ الحرب الأهلية الأميركية في ستينيات القرن التاسع عشر»، فيما حذّر عدد من الخبراء، في إطلالاتهم الإعلامية، من أنّه بعد «الحملة الرئاسية الأكثر اضطراباً منذ 50 عاماً، فإنّ اندلاع مظاهر العنف القاسية يبدو حتمياً»، ليبقى السؤال الوحيد «غير المؤكد»، هو إلى أي مدى قد «تتصاعد» هذه المظاهر؟ ولم يبدد إعلان ترامب، في أعقاب بدء الانتخابات، أنّ «الجمهوريين لن يرتكبوا أي أعمال عنف»، وأنّه سيقبل النتائج «في حال كانت عادلة»، من المخاوف المشار إليها، لا سيما أنّ 57% فقط من مؤيديه كانوا يرون، عشية الانتخابات، أنّ عملية الاقتراع ستجري «بسلاسة»، وسط تشكيكهم في ما إذا كان سيتم احتساب باقات الاقتراع الغيابية وتلك التي عبر البريد بشكل «صحيح»، مقارنة بـ90% من جمهور هاريس. كما أنّ 85% من مناصري الأخيرة يعتبرون أنّ المرشح الفائز في الانتخابات سيكون «واضحاً»، بعد فرز جميع الأصوات، مقارنة بـ58% من مناصري ترامب، طبقاً لأرقام نشرتها شبكة «سي أن أن» الأميركية.

# صوت نتنياهو لترامب
# مصلحة إسرائيل محفوظة دائماً

يحيى دبوق



(أ ف ب)

رغم أن غالبية الجمهور في إسرائيل تفضّل المرشح الجمهوري، دونالد ترامب، على حساب المرشحة الديموقراطية، كامالا هاريس، إلا أن أكثر من ثلثي الكتّاب والمحلّلين وكبار الخبراء في الكيان العبري، يحذّرون من أن ولاية جديدة لترامب قد لا تفيد بالضرورة إسرائيل ومصالحها، وهو ما يتوافق أيضاً مع رأي ثلثي اليهود الأميركيين، الذين يؤيّدون منافسته، هاريس، التي تشكّل، وفقاً لمعظم الجمهور الإسرائيلي، تهديداً لمصالح تل أبيب ولنتيجة الحربَين اللتَين تخوضهما في غزة ولبنان، وتلك التي بدأ مسارها يتّسع مع إيران.

مع ذلك، يأمل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ومركبات ائتلافه من اليمين واليمين المتطرّف، في أن يؤدي فوز ترامب إلى نقلة نوعية في العلاقات بين الجانبين، من دون أن يعني ذلك أن الإدارة الحالية، ومرشحتها هاريس، لم تراعيا المصالح الإسرائيلية طوال الأعوام الأربعة الماضية، ولا سيما بعد السابع من أكتوبر من العام الماضي. ولكن الائتلاف لا يزال يتأمّل في أن يسهم فوز ترامب في تهيئة الظروف والضغوط اللازمة، لإيجاد مخارج سياسية تكفل «الانتصار المطلق» لإسرائيل، وتعيد عجلة الاستيطان والسيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية، مع حشر الفلسطينيين أو طردهم إلى خارج فلسطين التاريخية.

ومن جهتهم، ينبه عدد من الخبراء والكتاب إلى أن الإفراط في التفاؤل، في حال وصل ترامب مجدداً إلى البيت الأبيض، يستبطن مبالغة من شأنها أن تؤدي إلى إحباط. ويرى هؤلاء، ومنهم مَن تُعدّ كتاباته وازنة ومعتدّاً بها، أن التصريحات التي ترد على لسان المرشح الجمهوري وعدد من أركان حملته الانتخابية، من الذين سيتولّون مناصب مهمّة وأساسية في إدارته، لا تعني شيئاً في قاموسه العملي، خاصة أن تعليقاته كانت في كثير من الأحيان متناقضة، و«هي جزء لا يتجزأ من حقيقة ترامب، إذ إن سياسته في ما يتعلّق بإسرائيل والفلسطينيين والحرب في غزة ولبنان، متقلّبة وغامضة تماماً».

وإذ يراهن نتنياهو على أن ينعكس فوز ترامب إيجاباً على تموضع إسرائيل في الإقليم، إبّان مدة ولايته الثانية والأخيرة، فإن من شأن ذلك أن يساعد أيضاً - وكما يأمل ائتلاف اليمين - في تحقيق التغيير في هوية إسرائيل نفسها، وما تسميه المعارضة «النزعة الاستبدادية والديكتاتورية» التي بدأت وتجمّدت في أعقاب الحرب، ونتيجتها. ويوفّر فوز الرئيس الأميركي السابق، وفقاً لعدد من الكتابات العبرية، «دفعة لجهود نتنياهو، والتي لم تتوقّف عملياً، لتعزيز الانقلاب القانوني، وضمّ الضفة الغربية، واحتلال طويل الأمد في غزة وربّما أيضاً في لبنان». ويتضح أيضاً أن مصلحة نتنياهو وائتلافه لا تقتصر على الحرب فحسب، بل تشمل تركيبة الحكم وبلورة القرارات وإبعاد الرقابة القانونية عن الحكام.

> تفضيل الإسرائيليين يتركّز على الاختيار بين الحسن والأحسن

لكن هل تأتي النتيجة لتنسجم مع التوقعات والمراهنات؟ وهل تكون ولاية ترامب ملائمة أكثر لإسرائيل ومصالحها ومصالح حكامها الحاليين ونزعتهم الاحتلالية الإحلالية، أم سيكون «حساب الحقل مغايراً لحساب البيدر؟»، وهل تكون ولاية هاريس هي الأمثل، بالنظر إلى أن ما فعلته الإدارة التي تتولّى نيابة رئاستها، في الحرب، تسليحاً ودعماً ومساندةً ومشاركةً للكيان، لم تقم به أيّ إدارة أميركية سابقة، أم أن المرشحة الديموقراطية ستسلك مساراً مغايراً؟ كل الفرضيات ممكنة، ولا تفضيل في ما بينها، وإن كان ترامب وما زال، إلى أن تظهر النتائج، مفضلاً لدى غالبية الإسرائيليين، فيما تُعدّ هاريس، مصدر خشية، خاصة في حال لم تتّخذ مساراً يواكب شهوات إسرائيل ومطامعها، سواء في الحرب نفسها، أو ما يتعلّق بنتيجتها، أو في اليوم الذي يليها.

ورغم كل ما تقدّم، تنبغي الإشارة إلى أن تفضيل الإسرائيليين يتركّز على الاختيار بين الحسن والأحسن؛ إذ لم يصل إلى واشنطن أي رئيس أميركي، جمهوري أو ديموقراطي، لا يعمل ولا يسعى إلى إعلاء المصلحة الإسرائيلية، حتى وإن كانت، في أحيان كثيرة، لا تتوافق بالكلية مع المصالح الأميركية. وفي المحصلة: كيفما كانت نتيجة الانتخابات، فستكون في مصلحة إسرائيل.

# منافسة شرسة على الصوت المسلم: لا ضمانات بوقف الإبادة

خضر خروبي

في انتظار الجلاء نتائج المعركة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة خلال الساعات المقبلة، تتفاوت التقديرات في شأن تبعات تلك المعركة على قضايا الشرق الأوسط، بخاصة حربي لبنان وغزة، وحول توجهات الناخبين الأميركيين ذوي الأصول العربية والمسلمة، وتحديداً في ولاية ميشيغان، ذات الـ15 صوتاً في المجمع الانتخابي، مع تحولهم إلى أحد أهم عناوين الاستقطاب بين مرشحة الحزب الديموقراطي، والنائبة الحالية للرئيس، كامالا هاريس، ومرشح الحزب الجمهوري، والرئيس السابق، دونالد ترامب.

## الصوت العربي والمسلم: نقطة قوة لترامب؟

عكست زيارة ترامب إلى ميشيغان، قبل أيام، ولقائه بعدد من أئمة وقادة الجالية المسلمة، وما قابلها من كلمة ألقتها هاريس من إحدى كنائس الولاية التي تضم قرابة نصف مليون أميركي من أصول عربية، 70 في المئة منهم في سن التصويت (18 عاماً أو أكثر)، إدراك الرجل المعروف بمواقفه المناوئة للعرب والمسلمين (ومنها قراره إبان ولايته الرئاسية حظر السفر من بعض البلدان الإسلامية إلى الولايات المتحدة) أهمية استمالة هذه الفئة التصويتية الوازنة. ويأمل ترامب انتزاع بضعة آلاف من أصوات القواعد الناخبة التقليدية للحزب الديموقراطي، كالعرب والمنحدرين من أصول أفريقية ولاتينية، باستغلال تململ قطاع كبير منهم من أداء إدارة بايدن - هاريس، لا سيما أنّ استطلاعاً للرأي أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» و«كلية سينا» يظهر تقارب نسب التصويت له ولمنافسته في الولايات المتأرجحة السبع. إذ تتقدم هاريس بفارق ضئيل في ولايتي ويسكونسن وكارولينا الشمالية، في حين يتفوق ترامب على المرشحة الديموقراطية في ولاية أريزونا، على وقع بقاء هامش المنافسة ضمن أضيق الحدود والهوامش بين المرشحين في ولايات جورجيا (48% لهاريس مقابل 47% لترامب)، وبنسلفانيا (48% مقابل 48%)، وميشيغان (47% مقابل 47%). وفي إطار المنافسة على الصوت العربي والمسلم، نضح كلام هاريس لأبناء الجالية العربية والمسلمة في ميشيغان، بإشارات عن معاناة المدنيين في غزة ولبنان، فيما حملت تصريحات ترامب من الولاية نفسها، حين حل ضيفاً على مقهى «غريت كومونر» المملوك لعائلة من أصول لبنانية، طابع المداهنة حين قال إنّ «لدينا شعوراً رائعاً تجاه لبنان»، معتبراً أنّه «علينا أن ننهي كل هذا الأمر... نريد أن يكون لدينا سلام». وهي مواقف كرّرها في وقت لاحق خلال مقابلة مع قناة «العربية»، أشار فيها إلى أنّ «لديّ عدداً من الأصدقاء العرب»، مضيفاً أنّ العرب هم «أناس على قدر كبير من الود، واللطف... وأنّ ما يجري في بلدانهم أمر مخجل». هذا، وتشير تقديرات إلى أنّ ما نسبته 29,4 في المئة من المسلمين الأميركيين ينوون التصويت لكامالا هاريس، ونسبة موازية منهم تفضّل مرشحة «حزب الخضر» جيل شتاين، في حين أنّ ما نسبته 11,2 في المئة من مسلمي أميركا تميل إلى التصويت لترامب. وفي السياق نفسه، كشف استطلاع للرأي، نشره «مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية» (كير) يوم الجمعة، أنّ 41 في المئة من المسلمين يعتزمون التصويت لمرشحة الحزب الديموقراطي، مقابل 10 في المئة منهم فقط يعتزمون التصويت للمرشح الجمهوري.

وفي محاولتها فهم إستراتيجية حملة ترامب في ما يخص الناخبين العرب والمسلمين، تشير صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أنّ «الانعطافة التي يسجلها الرئيس السابق تكشف عن حسابات سياسية واضحة»، مبينة أنّه «في ظل تعادل طرفي السباق الرئاسي إلى حد كبير، فقد ينتهي الأمر بأحدهما إلى الفوز أو الخسارة بأصوات حفنة من الأميركيين المسلمين، الذين قال ترامب إنهم غالباً ما فشلوا في الاندماج في الثقافة الأميركية». وتضيف الصحيفة الأميركية أنّ «ترامب يستغل ضعف (شعبية) الديموقراطيين في أوساط الأميركيين العرب والمسلمين على خلفية دعم إدارة جو بايدن للهجوم الإسرائيلي على غزة».

> يترقّب نتنياهو نتائج الانتخابات «لتقدير مدى الحرية التي يمكن أن يمنحه إياها» الرئيس المقبل

كذلك استعرضت «نيويورك تايمز» عينة من آراء الجالية العربية والمسلمة المنقسمة حيال الانتخابات الرئاسية. فمن جهته، أعرب بشارة بحبح، وهو مسيحي فلسطيني، سبق له العمل كأستاذ سياسة عامة، وصوّت لمصلحة بايدن عام 2020، عن سخطه إزاء دعم إدارة الأخير للحرب في غزة، كاشفاً أنّ هذا الأمر كان دافعاً له كي يقوم هذا الصيف بتأسيس منظمة «عرب أميركيون من أجل ترامب»، مؤكداً رهانه على أنّ «لهجة الرئيس السابق (دونالد ترامب) قد تغيرت». وفي الاتجاه نفسه، يذهب وليد فيدامة، وهو أميركي من أصول يمنية، ويدير منظمة سياسية محلية تعنى بالعلاقات اليمنية - الأميركية في ولاية ميشيغان، إلى «أننا نمنح الجمهوريين فرصة»، مبدياً شعوره بالإحباط من تصويته لمدة طويلة لمصلحة المرشحين الرئاسيين عن الحزب الديموقراطي، بمن فيهم هيلاري كلينتون في عام 2016 وبايدن عام 2020. بدورها، توضح مديحة طارق، وهي أميركية من أصول باكستانية تقيم في ميشيغان، أنها لا تعتقد أن ترامب قد غير بالفعل وجهات نظره حيال العرب والمسلمين، مشيرة إلى أنّ الرجل، وبكل بساطة «يحاول أن يصنع فرصة من هذا المناخ» في إشارة إلى أثر حربي غزة ولبنان على الأميركيين من أبناء الجالية العربية والمسلمة. والموقف نفسه يتبناه مدعي عام ولاية مينيسوتا، كيث إليسون، الذي يعد أوّل عضو كونغرس مسلم، إذ يشير إلى أن ترامب يعتقد أنه يستطيع «خداع» المسلمين، مرجعاً الخطاب الودّي المستجد لديه إلى «حسابات سياسية مدروسة»، وليس بالضرورة إلى كونه أصبح «أكثر استنارة».

## غزة ولبنان: نتنياهو ينتظر قدوم ترامب

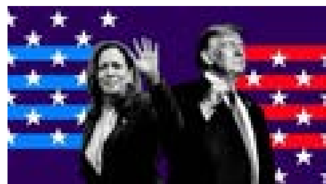
وبالحديث عن الآثار المحتملة لنتائج الانتخابات الأميركية على مستقبل الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، يشير محللون غربيون إلى أنّ رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، يترقّب تلك النتائج، «لتقدير مدى الحرية التي يمكن أن يمنحه إياها» الرئيس الأميركي المقبل. وفي هذا الصدد، تلفت الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط في «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إيلّي غيرانمايي، إلى أنه «في حال فوز ترامب الذي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، فمن المحتمل أن يميل لمصلحة (أهواء) القيادة الإسرائيلية عبر الدفع نحو المزيد من الضربات العسكرية داخل طهران»، مضيفة أنّ «هذا الأمر سوف يضيّق الخناق على إيران ويشجّع نتنياهو، على نحو يجعل من فرص التوصل إلى تهدئة في غزة ولبنان أكثر صعوبة». وتتابع غيرانمايي أنّه «إذا ما تم انتخاب هاريس، فإنّه من غير المرجح أن تعمد الولايات المتحدة إلى تخفيض دعمها المالي والعسكري لإسرائيل»، مستدركة بالقول إنّ المرشحة الديموقراطية سوف «تسعى على الأرجح إلى الحفاظ على استمرارية نهج بايدن، سواء لناحية الدفع نحو التوصل إلى اتفاقات خفض التصعيد في جميع أنحاء المنطقة»، بخاصة في غزة، ولبنان، أو لناحية «تهدئة التوترات، ومنع اندلاع حرب شاملة» مع إيران، وذلك في موازاة العمل على «إعادة تركيز الموارد (العسكرية والمالية) الأميركية في مناطق أخرى» حول العالم.

وفي الإطار عينه، يعتبر ناداف شتراوكلر، وهو مستشار سياسي وإستراتيجي سابق لنتنياهو، أنّ «التصور العام هو أن ترامب سيفعل المزيد من أجل نتنياهو»، مستنتجاً أن هذا هو السبب لتفادي الأخير القيام بأي «خطوات كبرى» قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات الأميركية، في إشارة إلى تلميح ترامب مراراً إلى قبوله السيطرة الإسرائيلية الطويلة الأمد على أجزاء من غزة، فضلاً عن توسيع العمليات العسكرية الإسرائيلية في كل من لبنان وإيران، وهو ما يشتهيه الائتلاف الحكومي في تل أبيب.

كاريكاتير نهاد علم الدين



انتخابات أميركا



# اختلاط رهانات المطبّعين
# الطريق إلى إسرائيل ليست معبّدة

حسين إبراهيم

سيكون الشرق الأوسط من المناطق الأكثر تأثراً في العالم، بنتيجة الانتخابات الأميركية. فالكثير في هذه المنطقة يتوقف على ما سيفعله الرئيس الأميركي الجديد في مرحلة حساسة جداً من تاريخها، وتحديداً لناحية الصراع العربي – الإسرائيلي.
أول ما يُنتظر من نتيجة تلك الانتخابات، هو ما ستفعله الإدارة الأميركية الجديدة، حيال الحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة ولبنان، وتنخرط فيها أميركا ودول غربية أخرى. هل ستتضح صحة مقولة إن انخراط أميركا هذا، إنما جاء نتيجة استغلال إسرائيل عاماً انتخابياً حولته إلى عام كامل ويزيد من الحرب والتدمير والقتل، وقد يؤدي انتهاء الانتخابات إلى تحرير حكام أميركا من الابتزاز الذي تخلّله؟ أم يثبُت العكس، وتظهر واشنطن التي حاولت دائماً أن توحي بأنها تريد إنهاء الحرب، على حقيقتها كقائد فعلي لها، ولن تنهيها إلا بتصفية أي مقاومة لإسرائيل، ومعها القضية الفلسطينية، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً؟
بغض النظر عن الاختلاف في التكتيكات بين رئيس وآخر، يدل تاريخ التدخل الأميركي في الصراع، على أن واشنطن معنية بالانتهاء منه بشكل أو آخر، بما يضمن أمن إسرائيل وهيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، سواء بتسوية أو بحرب. لكن الطبيعة الملحّة لما يجري في المنطقة حالياً، قد تفرض على صانع القرار الأميركي التصرف بطريقة مختلفة عن المعتاد. كما أن واقع الحال يشير إلى أن الشرق الأوسط بتعقيداته وصراعاته المرتبطة بالصراع مع إسرائيل أو المنفصلة عنه، ليس مجرّد متلقٍ لما يأتي من أميركا. وقد يكون منً مجافاة الحقيقة القول حتى عن أكثر المتأثرين بما يأتي من أميركا إنهم مجرد متلقّين، وإنما هم يملكون رهانات يسعون إلى إنجاحها.
هذه الحالة الأخيرة تنطبق على دول الخليج العربية، وتحديداً السعودية والإمارات، اللتان لم تجهدا كثيراً لإخفاء رهانهما على فوز المرشح الجمهوري، دونالد ترامب. وهذا يحيل إلى العلاقة التي ربطت بين وجوده في السلطة خلال الولاية الأولى من بداية 2017 إلى بداية 2021، وبين وصول ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى السلطة في انقلاب قصر عام 2017، وفقاً لترتيب رعاه محمد بن زايد الذي كان ولياً لعهد أبو ظبي، قبل أن يصبح رئيساً للدولة. ذلك المشروع كله أقامه ترامب بمعاونة صهره، جارد كوشنير، على فكرة التطبيع العربي، ولا سيما الخليجي، مع إسرائيل. ورغم فشل صفقة القرن في شأن القضية الفلسطينية، إلا أن التطبيع بين عدد من الدول العربية، سار رغم الفشل المذكور، فيما بقيت السعودية تتأرجح خارجه، بين تطبيع غير رسمي، ورفض للتطبيع الرسمي، من دون حل الدولتين، خشية أن يؤثر هكذا سيناريو سلباً على الحكم في المملكة، في ظل تزايد المتربّصين بالنظام السعودي من الداخل والخارج.
جاءت عملية «طوفان الأقصى» لتضفي صعوبات كبيرة على التطبيع الرسمي، بغض النظر عما إذا كان هذا من أهداف العملية في الأصل، ولتزيد من إحراج الدول التي طبّعت بالفعل، وتضعها في موقع المتهم بالخيانة. ولكن ذلك لم يمنع الدول المطبعة علناً أو سراً، من التعاون مع الاحتلال في حربه على المقاومة، بما يضيء على حقيقة رهانها، وإن احتفظت بهوامش للمناورة وخطوط للعودة. وفي ظل حقيقة أن كل ما تريده أنظمة الخليج، هو ضمانات لاستمرارها، فإن العلاقة السيئة عموماً، والتي ربطتها بإدارة جو بايدن، تبدو من أسباب تباطؤ مسيرة التطبيع، نظراً إلى عدم ثقتها بضمانات الإدارة، والتي تشكل أحد الشروط اللازمة لتلك المسيرة، والتي لا يمكن أن تتقدم إلا بترتيب ثلاثي بين أميركا وإسرائيل والدول المطبّعة، يكون بموجبه التطبيع جائزة لإسرائيل، تسدّد ثمنها أميركا على شكل ضمانات أمنية للأنظمة المذكورة، تتجسد في معاهدات دفاعية ثنائية أو جماعية.
ولكن مرة أخرى، مثلما سقطت صفقة القرن، وسقط معها التطبيع الرسمي السعودي، تواجه أي محاولات جديدة للتطبيع معوقات مماثلة، تزيد عليها الحرب الضروس التي تشنها إسرائيل على أكثر من جبهة عربية. وإزاء ذلك، قد تصبح هذه الدول أمام احتمالين: الأول إنهاء للحرب قد يتيح لها المضي في هذا المشروع، والثاني توسيع للحرب يعقّد المسألة أكثر فأكثر.



واشنطن معنية بالانتهاء من تدخلها في الصراع بما يضمن هيمنتها على الشرق الأوسط (أ ف ب)

# خصوم صنعاء
# ينتظرون إدارة أكثر تشدداً

صنعاء - رشيد الحداد




لم تخفِ القوى الموالية للتحالف السعودي – الإماراتي تفضيلها فوز ترامب (أ ف ب)

يعوّل الموالون للتحالف السعودي - الإماراتي في اليمن، على قيام واشنطن، بعد الانتهاء من الانتخابات، بإعادة تصنيف حركة «أنصار الله»، كجماعة إرهابية عالمية، وهي الخطوة التي اتخذها دونالد ترامب، في آخر أيام مدته الرئاسية السابقة أواخر عام 2020، وتراجع عنها الرئيس الحالي، جو بايدن. وجاء ذلك التراجع بعد اعتراض العشرات من المنظمات الإنسانية الدولية عليها، منعاً لدفع الأوضاع الإنسانية في اليمن إلى الأسوأ، كون هذا البلد يعتمد بنسبة 90% على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء والوقود.
ورغم أن الرهان الجديد على عودة التصعيد العسكري وتشديد الحصار الاقتصادي على صنعاء، جاء في أعقاب تقديرات بأن ترامب سيعمد إلى تشديد العقوبات الاقتصادية ضد «أنصار الله»، وربما توسيع بنك الأهداف في اليمن، إلا أن واقع أن الإدارة الحالية لوحت بذلك الخيار أكثر من مرة في مواجهة الحركة لدفعها إلى وقف جبهة الإسناد لقطاع غزة، قد يضع صنعاء أمام السيناريو المذكور بغض النظر عن نتيجة الانتخابات الأميركية. ورغم ما تقدم، لم تخفِ القوى الموالية للتحالف السعودي – الإماراتي، تفضيلها فوز ترامب باعتباره أكثر تشدّداً من منافسته الديموقراطية، كمالا هاريس، إزاء الملف اليمني. وهو إن كان يُعرف عنه أنه لا يبدأ حروباً، إلا أنه دعم التحالف المذكور بقوة خلال رئاسته. ويقول مصدر سياسي مقرّب من حكومة عدن، لـ«الأخبار»، إن «سياسة ترامب تجاه اليمن خلال المدة الرئاسية السابقة كانت مساندة للحكومة المعترف بها، وحينها لم يكن الحوثيون يشكّلون خطراً كبيراً على أميركا ومصالحها في المنطقة، بعكس اليوم»، مستدركاً بأنه «ينبغي عدم رفع سقف الآمال من إدارة جديدة لترامب، فأميركا تتحرّك للدفاع عن مصالحها».
وعبر تحرّكات المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، والتي قادها خلال الشهرين الماضيين، ظهر أن واشنطن تسعى إلى رفع وسم «أنصار الله»، إلى حركة إرهابية عالمية، بعد فشل التصنيف الأميركي السابق في التأثير على عمليات الإسناد اليمنية لغزة ولبنان. وفي هذا الاتجاه، تصاعدت حدّة التصعيد الإعلامي الأميركي ضد موانئ الحديدة وعدد من القطاعات الاقتصادية والخدمية الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء. وتمثّل ذلك في اتهام تقرير الخبراء الدوليين المقدم إلى مجلس الأمن، تلك الحكومة، باستخدام عائدات الاتصالات والإيرادات التي تحصل عليها من مناطق سيطرتها، لتمويل عملياتها العسكرية، وتهريب شحنات سلاح عبر الموانئ المذكورة.
ويعقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة بشأن نظام وإجراءات العقوبات المفروضة على اليمن، والتي تنتهي مدة تمديدها منتصف الشهر الجاري. وتنقل تقارير عن مصادر أمنية القول إن الجلسة التي ستنعقد بطلب أميركي قبل انتهاء التمديد، ستُقدّم خلالها إحاطة من رئيس لجنة العقوبات بشأن اليمن، والمعروفة بـ«لجنة 2140»، مندوب كوريا الجنوبية، جونكوك هوانغ، حول إجراءات العقوبات التي فُرضت عام 2014، والتي تتضمن «تجميد الأرصدة وحظر السفر ضد كل من يتورّط في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن». واللافت للنظر أن اجتماع لجنة العقوبات يتزامن مع مناقشة المجلس التقرير النهائي لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، بعد أن أقرّته اللجنة أخيراً، وقدمته إلى المجلس، مع ما تضمنه من توصيات بشأن نظام العقوبات، مطابقة للسردية الأميركية والبريطانية والإسرائيلية تجاه صنعاء.

> لا تختلف السياسة إزاء اليمن كثيراً بين هاريس وترامب رغم تشدّد الأول

> لا تختلف السياسة إزاء اليمن كثيراً بين هاريس وترامب رغم تشدّد الأول



# عين إيران (ليست) على البيت الأبيض
# إستراتيجية الاحتواء باقية

طهران - محمد خواجوئي

إذا كانت الانتخابات الرئاسية الأميركية تكتسي، دوماً، أهمية بالنسبة إلى إيران، خصوصاً لناحية التوجهات التي سيعتمدها ساكن البيت الأبيض حيالها، لا سيما في مسألة العقوبات، فإن رئاسيات 2024 تبدو على درجة عالية من الأهمية أيضاً، كونها تتزامن مع الحروب المندلعة في المنطقة، والمواجهة المتصاعدة بين الجمهورية الإسلامية وإسرائيل. ومن هنا، ثمّة ترقّب لِما ستؤول إليه الانتخابات، وكيف ستترجم نتائجها في المنطقة، وما إذا كانت ستوفّر أرضية لإقرار وقفٍ لإطلاق النار في غزة ولبنان، وتسهم في خفض التصعيد بين إيران وإسرائيل، أم أنها ستصبّ الزيت على النار المستعرة أصلاً في المنطقة؟
والحقيقة أن الرئاسيات الأميركية، ورغم أنها قد لا تُحدث تغييراً كبيراً في سياسة واشنطن تجاه طهران، لكنها قد تؤدي إلى تغيير في التكتيكات، أي إن الإستراتيجية العامة لن تتغيّر، فيما هوية الرئيس قد تترك أثراً مهمّاً على العلاقة مع إيران على الأمد القصير. ويسعى الحزبان، الجمهوري والديموقراطي، إلى تحقيق المصالح الأميركية في المنطقة، غير أن الأساليب التي يتبعانها لتحقيق هذه الأهداف، مختلفة؛ إذ يَعتبر الديموقراطيون والجمهوريون على السواء، أن هدفهما الرئيسي يتمثّل في تقييد سلطة إيران ونفوذها في المنطقة، ويستخدمان مختلف الآليات والأدوات لوضع هذا الهدف موضع التنفيذ. لكن توجّه الديموقراطيين يُعدّ غالباً أكثر ليونة، وهو قائم على التعاطي الدولي، فيما يَعتمد الجمهوريون سياسات متشدّدة ومباشرة. ومع ذلك، يريد كلا الحزبين منع إيران من التحوّل إلى قوة لا ينازعها أحد في المنطقة، ويسعيان إلى تحقيق غايتهما من طريق سياسة الاحتواء والعقوبات والقيود الدولية.
ويتابع الوسطان السياسي والإعلامي في إيران، تطورات الانتخابات الرئاسية الأميركية، على رغم انشغالهما بالردّ الإيراني المحتمل على الهجوم الإسرائيلي الأخير. وتوقعت صحيفة «اعتماد»، في مقال لزهراء نجاد بهرام، عند «خارطة التواصل الأميركي مع إيران والمنطقة»، والتي قالت إنها «لن تتغيّر إذا فازت كامالا هاريس، وستتواصل الضغوط الاقتصادية والسياسية على إيران، وقد يتم استخدام آليات وأدوات مختلفة، وربّما بلغة أكثر نعومة، غير أن آثارها لن تتغيّر». ورسمت الصحيفة صورة السياسة الخارجية الأميركية في حال فوز ترامب، قائلةً: «نظراً إلى التوتّر السلوكي لترامب، ستصبح الظروف أكثر حدّة من السابق على الأرجح، وسيبقى الشرق الأوسط مثلما كان في ولايته الرئاسية السابقة... وسيزداد الضغط على العرب أكثر من السابق وستواصل إسرائيل تمرّدها عبر إعادة تأهيل قدرتها العسكرية، ليمرّ الشرق الأوسط وإيران بذلك بتحديات جديدة محتملة، وسيسري ضرب من السلام المسلّح في المنطقة».
وطرحت صحيفة «خراسان»، بدورها، في مقال لجعفر يوسفي، هذا التساؤل: «هل هاريس أفضل بالنسبة إلى إيران، أم ترامب؟»، وأجابت: «إن أيّاً من هذين المرشحين، لن يُدخل تغييرات رئيسية على السياسة الأميركية تجاه إيران، غير أن فوز هاريس يبدو أنسب لإيران بشكل عام، إذ في وسعها، عبر فتح أبواب الدبلوماسية، منح إيران فرصة لجهة خفض بعض العقوبات والتحسين النسبي للاقتصاد، في حين أن فوز ترامب، يمكن أن يفضي إلى تكثيف الضغوط والتوترات. وطبعاً، حتى مع فوز هاريس، لا يمكن توقّع أن تغيّر أميركا سياساتها بشكل عام».
كذلك، تطرّق السفير الإيراني السابق لدى لبنان والأردن، أحمد دستمالجيان، في حوار مع صحيفة «شرق» الإصلاحية، إلى «الاشتراك غير المقصود في وجهات النظر بين إيران وأميركا»، معتبراً أنه «يتعيّن على كلا المرشحَين الديموقراطي والجمهوري تطبيق المبادئ الإستراتيجية للولايات المتحدة. والفارق بينهما، يكمن فقط في تطبيق التكتيكات. لكن إن ألقينا نظرة على مسار التطوّرات والمعادلات على مدى السنة الماضية في الشرق الأوسط عقب عملية طوفان الأقصى، سنجد أن ثمة تجاوباً واشتراكاً في الرأي غير مقصود تبلور بين إيران والولايات المتحدة لإدارة التصعيد واحتوائه في غرب آسيا، وتؤكد طهران وواشنطن بصراحة أنهما ليستا بصدد زيادة التصعيد وتوسيع دائرة الصراع في المنطقة واندلاع حرب شاملة». وأعرب عن تفاؤله بأن تبدأ المحادثات بين إيران وأميركا، سواء فازت هاريس أو ترامب، مضيفاً أن «إدارة بزشكيان، رسمت سياسة خارجية جديدة، معالمها الرئيسية واضحة ومحدّدة بالكامل. لذلك، فإن تحلّى الغرب، لا سيما أميركا بنظرة واقعية، يمكن بدء المحادثات مع إدارة بزشكيان بسهولة، وتحقيق النتيجة المرجوة والقائمة على رابح - رابح للطرفين».
أما صحيفة «جوان» القريبة من «الحرس الثوري»، فكتبت: «أيّ إدارة تتولّى السلطة في أميركا، مكلّفة بمتابعة السياسات العامة الجائرة والسلطوية لهذا البلد، والتنافس بين الديموقراطيين والجمهوريين والنزاع بين هاريس وترامب، هما لعبة السلطة في المقياس الداخلي الأميركي وإلهاء الشعب بها ليس إلا، ونتيجتها لا تؤثر لا على السياسات السلطوية لهذا النظام ولا على مصائر الشعوب المستضعفة في العالم والشعب الإيراني النبيل. يجب النظر إلى المشهد بواقعية، وألا نُصاب بالخداع الذاتي».

> المهمّ بالنسبة إلى إيران، هو سياسة الرئيس الأميركي العتيد، إزاء الممارسات الإسرائيلية في المنطقة

# تشاؤم روسي إزاء الانتخابات
# حرب أوكرانيا لن تنتهي بـ«كبسة زر»

لم تنتظر السلطات الأميركية بدء عملية الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، لتوجّه، مرة جديدة، أصابع الاتهام إلى روسيا بنشر «معلومات» مضللة، ومحاولة التلاعب بنتائج الانتخابات، في مساع تهدف، طبقاً لتلك السلطات، لجعل الكفّة ترجح لمصلحة المرشح الجمهوري، دونالد ترامب. على أنّه ورغم امتناع الأخير، على عكس كل من الرئيس الحالي، جو بايدن، ونائبته والمرشحة للرئاسة، كامالا هاريس، عن الاعتراف بما إذا كانت إدارته، في حال فوزه، ستستمر في تقديم الدعم لأوكرانيا بشكل يضمن «فوزها»، وزعمه بدلاً من ذلك أنّه سينهي الحرب خلال «24 ساعة»، قبل توليه منصبه رسمياً حتى، فإنّ موسكو لا تبدو متفائلة إزاء قدرة أي مرشح على وقف الحرب، بل إنّ شعوراً بـ«الخيانة» من قبل ترامب يسيطر على صناع السياسة الروس، بعدما ناقضت أفعال الأخير، خلال ولايته السابقة، أفعاله.
وفي المقابل، تلتزم كامالا هاريس بمواصلة سياسة سلفها، والتي تقتضي دعم أوكرانيا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والتمسك بالعقوبات المفروضة على روسيا. وكان قد شدد بايدن على أنّ على أوكرانيا «أن تفوز بالحرب»، بينما اعتبر ترامب أنّه ليس من المهم من يكون الفائز، بل الأهم، أن «تنتهي» تلك الحرب. وعلى هذه الخلفية، طاولت الرئيس السابق انتقادات عدة، بعدما لمّح إلى أنّه سيشجع روسيا على «غزو» سائر أعضاء «الناتو»، في وقت يولي فيه بايدن اهتماماً أكبر لتوطيد العلاقات مع «شركاء» الولايات المتحدة، على نقيض سياسة «أميركا أولاً»، التي ينتهجها ترامب.
بيد أنّه، ورغم ذلك، واستناداً إلى تصريحات المسؤولين الروس الأخيرة، فإنّ موسكو لا تتلمس أي نهاية قريبة للحرب، بغض النظر عمن سيكون الفائز في الانتخابات الأميركية. وفي السياق، رأى نائب رئيس «مجلس الأمن الروسي»، ديمتري ميدفيديف، في الأيام التي سبقت الانتخابات، أن المرشح الجمهوري «لن يكون قادراً على وقف الحرب في أوكرانيا إذا فاز»، وفقاً لما نقلته عنه شبكة «روسيا اليوم»، معتبراً أنّه حتى في حال فوزه، فإنه من دون «اتباع النظم القانونية لإنهاء الحرب»، فهي لن تتوقف في أي وقت قريب. ومن جهتها، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن المذيع الروسي، ديمتري كيسيليوف، قوله إنّه ليس لدى موسكو «أي مرشح مفضل، لذلك هي تراقب بهدوء»، فيما تبدو الآمال، بحسب الصحيفة، في أوساط الروس المتشددين والمعتدلين، على حدّ سواء، في إمكانية أن يساعد فوز أي من المرشحين في إنهاء سريع للحرب في أوكرانيا، عبر وقف المساعدات العسكرية وإجبار كييف فعلياً على القبول بالتخلي عن الأراضي التي تسيطر عليها روسيا، منخفضة.
وطبقاً لمراقبين، فإنّ المواقف الروسية مردّها «التناقضات» التي طبعت إدارة ترامب، بعدما «أشاد» الأخير مراراً ببوتين، قبل أن ترفع إدارته الحظر الذي كان مفروضاً خلال ولاية سلفه، باراك أوباما، على تزويد أوكرانيا بأسلحة دفاعية فتاكة في منطقة دونباس، وزود كييف بصواريخ «جافلين» المضادة للدبابات. كذلك، هدّد ترامب الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، بأن واشنطن ستحجب المساعدة الأمنية لكييف، ما لم تقدم الأخيرة معلومات عن تعاملات جو وهانتر بايدن التجارية في أوكرانيا، قبل أن يؤدي مضمون المكالمة المسربة بينهما إلى مساءلة ترامب لاحقاً... واللائحة تطول.

(الأخبار)



المواقف الروسية مردّها «التناقضات» التي طبعت إدارة ترامب (أ ف ب)

طوفان الأقصى

# تطبيق مبطن لـ«خطة الجنرالات» سيناريو التهجير القسري يتمدد

غزة – **يوسف فارس**

خلْف الصور التي أظهرت نزوح الآلاف من سكان مخيم جباليا وأحياء محافظة شمال قطاع غزة، ثمة تفاصيل لم تروَ بعد. فأكثر الذين أُخرجوا خلال عملية التوغّل الإسرائيلية المستمرة منذ شهر ونيف، لم يستجيبوا طوعاً لأوامر الإخلاء، ولا حتى لتهديدات جيش العدو بارتكاب مجازر جماعية، تلك التي ظل يكرّرها على مسامع السكان عبر طائرات «الكواد كابتر» تحمل مكبّرات صوت، بدليل أن 15% فقط من النازحين خرجوا في يوم العملية الأول، وهم من سكان خط النار الأمامي. أما البقية، فقد أُخرجوا بعد 15 يوماً من التوغّل العدواني.

ويُتّخذ قرار الخروج من شمال القطاع، عندما تتهاوى أسقف المنازل وجدرانها على رؤوس سكانها. وتقول الحاجة أم عماد، لـ«الأخبار»، إنها لم تخرج إلا «عندما قصفوا المربع كله. جدران البيت سقطت على رؤوسنا، ولم يعد لدينا خيار سوى الخروج. ومع ذلك كان شعورنا بالحزن أكبر من شعورنا بالخوف، لكننا مستأمنون على حياة أطفال وعائلات. والقرار ليس شخصياً». ووفقاً للمرأة التي تجاوز عمرها 60 عاماً، فإن «جيش الاحتلال يمطر المناطق التي يريد إخلاءها بالمئات من القذائف والقنابل المتفجّرة، ويعمد إلى إطلاق الرصاص داخل المنازل والغرف التي تؤوي السكان». وتستدرك بالقول إن «كل ذلك كان يمكن أن يمر، إلا أن سياسة حرق المنازل والناس بداخلها، هي المرعبة».

> **السكان لا يخرجون إلا عندما تتهاوى أسقف المنازل وجدرانها على رؤوسهم**

وبدوره، يوضح أبو أحمد المصري، وهو أحد النازحين من مشروع بيت لاهيا، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المناطق التي يعمل جيش الاحتلال على إخلائها من سكانها، يعمد إلى قتل أي فرصة للحياة فيها». ويتابع: «في المربع الذي أسكن فيه، هناك آلاف العائلات والأسر التي قررت البقاء، لكن البقاء بحاجة إلى مياه وطعام وتحرّك يومي لتأمين الحطب والطعام. بعدما نفد الماء تحديداً، تعمّد العدو إطلاق النار على كل من يتحرّك عبر طائرات «الكواد كابتر»، ولم نحصل على المياه لأسبوع كامل. هذا غير القصف العشوائي المستمر. لم يكن الخروج خياراً، إنما كان قهراً وإجباراً».

أمام تلك الوقائع، تحضر فرضية تطبيق سيناريو التهجير في مناطق أخرى، ليس حصراً في شمال القطاع أو في غزة عموماً، إنما أيضاً في الضفة الغربية التي تمثّل قلب المشروع الاستيطاني، خصوصاً أن جيش العدو تباهى، أمس، بتمكّنه من تهجير 55 ألف مدني من مخيم جباليا، حيث يمرّ مخطط التهجير في ظل تعمية على أهداف العملية المستمرة. ففيما يزعم جيش العدو أنه لا يطبق «خطة الجنرالات»، فإن صحيفة «يسرائيل هيوم» أكدت، في تقرير نشرته أمس، أن «ما يفعله الجيش في الميدان هو تطبيق فعلي للخطة، وأن الأهداف العسكرية في مخيم جباليا قد تحقّقت، وبقي انتهاء العملية رهناً بالقرار السياسي».

جدير بالذكر أن جيش العدو أخطر أحياء في مدينة بيت لاهيا، أمس، بالإخلاء، لينزح الآلاف من المواطنين تحت القصف المدفعي العنيف إلى غرب المدينة، فيما تؤكد مصادر ميدانية أن عشرات الآلاف من المواطنين يرفضون النزوح.



تباهى جيش العدو، أمس، بتمكّنه من تهجير 55 ألف مدني من مخيم جباليا (أ ف ب)

## مباحثات القاهرة: عباس يضع العصيّ في دواليب التوافق

القاهرة – **الأخبار**

يبدو أن مسار المباحثات الفلسطينية – الفلسطينية الجارية في القاهرة لن يشهد حلحلة قريبة، بعدما أبدى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تحفظات على نتائج بعض بالاجتماعات التي جرت في الأيام الماضية بين وفدي حركتي «فتح» و«حماس». إذ أبدى «أبو مازن» اعتراضه بشكل كبير على التصور المصري الداعم لإعادة صياغة وضعية «منظمة التحرير الفلسطينية» باعتبارها المفاوض عن الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام العالمي، معتبراً أن الحديث حول إعادة هيكلة المنظمة في الوقت الحالي «أمر غير عاجل ولا يتوجب الإسراع فيه بالتزامن مع المسارات الأخرى المعنية بالوضع في غزة».

وفي اليوم الثالث للاجتماعات المشار إليها، أول من أمس، لم يتم التوصل إلى نتائج جوهرية بشأن «لجنة الإسناد المجتمعي» التي سيكون دورها مقتصراً على العمل داخل القطاع. كما أنه لم يجرِ إحراز تقدم بشأن وضعية الإطار المؤقت الذي تدعمه مصر لـ«منظمة التحرير» لتضم تحت لوائها حركتي «حماس» و«الجهاد» وباقي الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي يعتبره الرئيس الفلسطيني بمثابة إدخال لبند غير متفق على اعتباره «عاجلاً»، وسط مخاوف من سيطرة الحركتين على القرار في أي مفاوضات مستقبلية.

ويأتي تعنّت «أبو مازن» بعد أن استطاعت الاجتماعات السابقة الاستقرار بشكل كبير على هوية اللجنة المؤقتة وأسماء أعضائها، فيما كان سيجري التفاوض بشكل موسع عقب إعلان أسماء الأعضاء. وبحسب مصدر مطلع، يراد لـ«لجنة الإسناد» أن تعنى بتنظيم المساعدات وإدارة قطاع غزة، وأن تتكوّن من «شخصيات محايدة»، على أن يكون قرار تشكيلها من قِبل عباس، وبموافقة جميع الفصائل على الأسماء قبل الإعلان عنها، وهو ما ستنعقد من أجله مشاورات موسعة خلال الأيام المقبلة. ووفق ما جرى الاتفاق عليه أيضاً، ستكون اللجنة تابعة للحكومة الفلسطينية التي لن تتدخل في مهام عملها، لكنها ستكون متابعة لنشاطها وقراراتها، في ظلّ تعاون بينهما، على اعتبار أن قطاع غزة جزء من الأراضي الفلسطينية.

وخلف الأبواب المغلقة، بدأ مسؤولون مصريون بانتقاد الرئيس الفلسطيني الذي التقى نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، أول من أمس، وذلك على خلفية مواقفه التي «تعيق الوصول إلى حلول توافقية، وتركز على تصفية حسابات قديمة». وفيما تخشى القاهرة من أن ترهن الفصائل الفلسطينية التزامها بدعم «لجنة الإسناد المجتمعي» بالإطار المؤقت لـ«منظمة التحرير»، تتضاءل هذه المخاوف في ظل ما يعتبره المسؤولون المصريون «إدراكاً لدى المقاومة للحاجة إلى إدخال المساعدات من أجل السكان في قطاع غزة وتخفيف الوضع الإنساني المتردي».

# تبادل أدوار بين الجيش والمستوطنين العدوان على الضفة يتكامل

رام الله - **أحمد العبد**

يتّفق كثيرون على أن محصّلة الحرب على قطاع غزة ولبنان، ستكون في الضفة الغربية، التي تتصاعد المخاوف مما يخطَّط لها إسرائيلياً، لا سيما في ظل وجود عامل إضافي ونوعي ليس متوافراً في أيّ مكان آخر: جيش المستوطنين. وفي ظلّ التماهي وتكامل الأدوار بين عصابات المستعمرين وجيش الاحتلال، تصعّد إسرائيل من اعتداءاتها على الضفة، حيث لم تمضِ ساعات على الهجمات التي شنّها مستوطنوها، خصوصاً في مدينة البيرة، والتي تجددت، أمس، في أكثر من منطقة، مع اقتحام تجمّع «الرأس» البدوي شرق رام الله وإحراق مركبة، وخطّ شعارات عنصرية، وتهديدات للسكان بطردهم، حتى شنّ جيش العدو عملية واسعة في مناطق مختلفة شمال الضفة، بدأت فجراً وخلّفت حتى المساء أربعة شهداء وعدداً من الإصابات.

واقتحمت قوات الاحتلال مدينتي قلقيلية وجنين وبلدة طمون في نابلس، حيث استشهد مواطنان في قرية مثلث الشهداء قرب بلدة قباطية في جنين، بعد قصفهما بطائرة مسيّرة. وكانت قوات كبيرة، ترافقها جرافة عسكرية، قد اقتحمت قباطية، وداهمت عدداً من المنازل، إضافةً إلى نشر قناصة على أسطح المباني، وإطلاق النار بشكل مكثّف على المواطنين. وعلى إثر ذلك، اندلعت في البلدة اشتباكات مسلّحة عنيفة، فجّر خلالها مقاومون عشرات العبوات الناسفة، وانتقلت إلى قرية مثلّث الشهداء الواقعة عند مدخل البلدة، ما اضطرّ جيش الاحتلال إلى الاستعانة بطائرة مسيّرة لقصف الشيخ محمد عصعوص، الذي يعمل مدرّساً في إحدى المدارس، وابن أخيه شوقي فياض عصعوص.

وبعد ساعات من اقتحام قباطية التي كانت مركز العملية العسكرية، انسحبت آليات الاحتلال بشكل كامل منها إثر تدمير واسع في البنية التحتية، وتجريف المدخل الرئيسي المعروف بدوار الشهداء. لكنها عادت وتسلّلت إلى البلدة، لتحاصر منزلاً، أطلقت عليه صواريخ «أنيرغا»، ما أدى إلى استشهاد شاب، فيما دهست آليات عسكرية مركبة في البلدة وأطلقت النار على شبان. والنقطة الثانية الملتهبة في شمال الضفة، كانت بلدة طمون في محافظة طوباس، والتي شهدت اقتحاماً واسعاً، ما أدى إلى استشهاد شابين من أبنائها. وبحسب مصادر محلية تحدثت إلى «الأخبار»، فقد حاصرت قوات الاحتلال، فور اقتحامها البلدة، منزلاً، وقصفته بقذائف «الأنيرغا» بشكل مكثّف، ما تسبّب في تدمير أجزاء كبيرة منه، قبل انسحابها من محيطه، لتنتشل الطواقم الطبية شهيداً عرفت هويته لاحقاً، هو هاني علي بني عودة، أحد أبرز المقاومين المطلوبين للاحتلال. وذكرت وزارة الصحة الفلسطينية أن الهيئة العامة للشؤون المدنية تبلّغت باستشهاد فلسطيني ثانٍ في طمون، لم تعرف هويته بعد، بعدما قام جيش العدو باحتجاز جثمانه، فيما رصد مواطنون عبر هواتفهم قيام الجرافات العسكرية بالتنكيل بجثمان شهيد. ووفقاً للمصادر المحلية، فقد شنّت طائرة مسيّرة غارة بأكثر من صاروخ على منطقة في البلدة، من دون تسجيل إصابات، في وقت شهدت فيه طمون اشتباكات عنيفة، استهدف خلالها المقاومون قوات الاحتلال بالرصاص والعبوات الناسفة.

> **يُعدّ المشهد اليومي المتفجر ترجمة عملية للقرارات التي اتّخذتها إسرائيل أخيراً في الضفة الغربية**

وتزامن اقتحام طمون مع اقتحام مماثل لمخيم الفارعة جنوب طوباس، حيث أفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال تمركزت على الشارع الرئيسي المؤدي إلى المخيم من الجهة الجنوبية لأكثر من ساعة قبل اقتحامه.

## تقاذف أعباء «الرَوْسنة»: الدرونز والطبقة السياسية الإسرائيلية

**محمد فضل الله ***

تحدثنا قبلاً عن نهاية مجتمع العقلانية الاقتصادية (مجتمع «الاقتصاد، الاقتصاد، الاقتصاد» الذي تذمّر منه زيلنسكي، مفتتحاً الردّة إلى ما كان يُفترَض أنه رجعيّةُ مجتمعِ البطولة والتضحية، بعد أن كانت مجتمعاتنا هي التي تُتَّهَم بالرجعية لأنها ليستْ اقتصادوية وتَعيش على أفكار البطولة بدلاً من ذلك)، وعن نهاية المجتمع الحسّاس تجاه الخسائر البشرية في صفوفه بعد حرب أوكرانيا حين اكتَشفتْ الولايات المتحدة أنه يمكنها تسليح ما راكمته من دراسات حول هذه المنطقة أو تلك، وأن تحويل الأحقاد الإثنية إلى علم في أقسامها الجامعية قادرٌ على دفْع مجتمعات بأكملها إلى الانتحار حين تَطلب واشنطن منها ذلك. فمُنشئ الهوية ومالكُ المعرفة حولَها هو مالك وجودها الفيزيائي أيضاً (ولذلك إن دمقرطة الإنتاج المعرفي، أي مَنْ يُنتِج معرفةً ذات سلطة عن مَنْ والتفاوض حول هذا الإنتاج، يجب أن تكون أولوية نضالنا). مجتمعات الدول المسماة غربية والمجتمعات التي على حواف «الغرب» كانت بعد الحرب العالمية الثانية تحارب بالتكنولوجيا المتفوقة وبالعقلانية السياسية القادرة على الالتفاف على الخصم وتفكيك جبهته وليس برمي الجنود في أرض المعركة. لكن واشنطن قَرّرتْ اليوم أن المجتمع الاقتصادوي يجب أن يَنتهي، ما عدا في الولايات المتحدة نفسها طبعاً، رغم أن هناك الكثير من الدراسات التي تسعى إلى الإجابة عن سؤال: «لماذا يصوّت البيض الريفيون ضد السياسات الاقتصادية التي تُفيدهم؟» (بمعنى أنه يمكن للبعض أن يفسّر ترامب وجمهوره كردّة على الاقتصادوية). وهو ما يُحيلنا إلى ضرورة مراجعة مفهوم «المصالح الاقتصادية» ورؤيته من منظار أشمل من المِتركس (المقاييس) المعتمَدة حالياً وبالتالي مراجعة الاقتصادوية السياسية دون رفضها بالضرورة بل تجاوزها إلى ما بعدها وليس إلى ما قبلها كما تَفرض الولايات المتحدة على حلفائها اليوم. ليست مصادفة أن تترافق الإبادة بحق الفلسطينيين مع تدنّي الأثر السياسي لمقتل جندي أو مواطن إسرائيلي. الاقتصاد النسبي في قتل المدنيين الفلسطينيين قبلاً كانت ترافقه حساسية أعلى تجاه مقتل المواطنين والجنود الإسرائيليين. لا يمكن فصل المسارات، هي مسارات معرفية، أي إن الأمر غير مرتبط بنظام أكثر أو أقل أخلاقية بل بتعريف الفرد الإنساني في علاقته بالسياسة وكيفية استثماره أو كيف تراكم قيمةً ما عبر وجود الفرد الإنساني أو إعدامه (مثلاً، فوكو تحدّث عن الاقتصاد السياسي للسجن بدل الإعدام متجاوزاً تحليل روتشي وكيرشهايمر حول السجن وأنظمة الإنتاج)؛ أنت إذْ تُلغي الفرد الإنساني عند الطرف الآخر ولا تَنظر إليه ككائن سياسي فإنك بالضرورة تُلغيه في صفوفك في الآن نفسه وتُلغي معه المفهوم السابق للسياسة.

### حروب الاستنزاف من أوكرانيا إلى لبنان

هناك نوع من الإجماع بأن أوكرانيا تَخسر معركتها مقابل روسيا، وأن مفاجأة كورسك لم تكن سوى ومضة إعلامية. فروسيا تَقضم الأراضي الأوكرانية ببطء رغم كل الأسلحة والتمويل الذي يصل إلى زيلينسكي، خصوصاً أن القيادة الروسية وَضعتْ شعبها في أجواء تقديم تضحيات بشرية غير محدودة من أجل هزيمة أوكرانيا. ومن الواضح أن بنيامين نتنياهو يسعى منذ بداية الحرب إلى «رَوْسنة» المجتمع الإسرائيلي، وأن الجيش يجب أن يقاتل دون أي اعتبار لمقتل جنوده، تماماً كما تَفعل روسيا في أوكرانيا. لكن السؤال الذي يُطرَح هو: مَنْ سيَتحمّل أعباء الرَوْسنة في المجتمع الإسرائيلي؟ أيُّ الشرائح الإسرائيلية؟ هل نَكتشف أن هناك شرائح اجتماعية جديدة وُلِدتْ (بمعنى أُنشِئتْ) أخيراً في إسرائيل؟

اللحظة الإلماعية كانت محاولة اغتيال نتنياهو عبر مسيّرة (بدا واضحاً منذ حادثة المطعم العسكري أن مسيّرات المقاومة ليستْ عشوائية، وهي تحقّق أهدافها بدقة ويصعب إسقاطها). محاولة الاغتيال هذه والمخاوف التي عَبّر عنها السياسيون الإسرائيليون فَتحتْ الباب واسعاً أمام سؤال أعباء رَوْسنة المجتمع الإسرائيلي. روسيا، في المقابل، لم تتعرّض لاغتيالات في صفوف سياسييها، لذلك لا يمكننا أن نتهكّن بدقة كيف تتفاعل الروسنة مع اغتيال القادة السياسيين في إسرائيل. ما يمكن للمقاومة فعله الآن هو التجريب وتحويل اتجاه الثمن المدفوع من شريحة إسرائيلية إلى أخرى، لنرى في النهاية مَنْ هي الشريحة التي سنَجد أنها الأكثر ضعفاً أمام الضغط، أهي الجنود الإسرائيليون الذين يَسقطون على الجبهة دون تحقيق إنجازات جدية ودون أي أثر سياسي لمقتلهم (الرَوْسنة)، أم «المدنيون» الإسرائيليون الذين لا يمكنهم العودة إلى حياتهم الطبيعية وإلى منازلهم (حتى الآن نتنياهو يتجاهلهم رغم شكاواهم، لكنهم غير قادرين على تشكيل جبهة في مواجهته)، أم أفراد النخبة السياسية الحاكمة في إسرائيل (حتى الآن يبدو أنهم الأكثر خوفاً ولا يبدو أنهم مستعدّون لدفْع أثمان الروسنة وبالتالي فإن المقاومة ستضغط من هذا الباب، فالسياسيون الإسرائيليون يريدون العودة إلى المجتمع المقاتل والمضحّي للجنود والمواطنين العاديين وليس لأنفسهم، هم اعتادوا في الحروب السابقة على إدارتها من بُعْد لا أن تطالهم مسيّرات دقيقة في إصاباتها، وهذا يَفتح الباب أكثر تجاه التوتر بين القادة السياسيين والشعب الذي لا منصة تعبّر عنه، أي تبدُّد مفهوم الشعب الإسرائيلي، وهو تبدُّد يتحمّل مسؤوليته الشعب نفسه الذي لم يطالب بحقوق الفلسطينيين). تكاليف الروسنة والإجهاز على الهوموإيكونوميكوس ستكون باهظة سياسياً على المجتمع الإسرائيلي، وكل شريحة تسعى إلى إلقاء أعبائها على شريحة أخرى. المثال الأكثر وضوحاً لـ«الديفرانس» (Différance) عند دريدا، تأجيل عبء الموت عبر تأجيل معناه، أي إزاحة عبء تعريفه إلى شريحة أخرى. هل تَكتشف المقاومة أن استهداف شريحة أخرى من الإسرائيليين باغتيالات الدرونز هي البوابة إلى الضغط السياسي؟

قد يكون الضغط على المواطن الإسرائيلي العادي هو الإجابة، لكن ليس هناك منصة تتحدث باسم «الشعب/الشعوب» الإسرائيلي؛ هذه أولى نتائج الروسنة، إلغاء القيمة السياسية لمقتل المواطن العادي هو نتيجة طبيعية لغياب الشعب. على الأرجح، سيَستيقظ الشعب الإسرائيلي متأخراً للحنين إلى زمن المواطن ذي القيمة السياسية، وسيكون ذلك عملية عشوائية شبيهة بحنين المواطنين الأميركيين إلى زمن «الاقتصاد الحقيقي» ما قبل النيوليبرالي حيث كانت الوظائف مستقرة خلافاً لعدم الاستقرار (precarity) الذي استتبّ بعد ذلك، ما تلاه من فوضى دونالد ترامب، ولن تكون العودة ممكنة، لتبقى ذكرى غير قابلة للتحقّق، تزعزع الاستقرار دون بلوغها.

هناك ولادة للطبقة السياسية الحاكمة في إسرائيل؛ لا يتعلق الأمر بوجود قادة سياسيين، هذا أمر بديهي، بل بتصلُّب طبقة لها ميزات مختلفة عن باقي الشعب. ما يطال الشعب لا يجب أن يطال هذه الطبقة. وما يطال هذه الطبقة هو أمرٌ جلل، خلافاً لمنطق «وحدة الحال» التي يقدّمها اليمين الشعبوي. نتنياهو لم يحاول حتى أن يقول إن ما يَجري على الشعب يَجري عليه، بل هَدّد وتوعّد بردّ استثنائي؛ كان واضحاً أن ما يتهدّده هو من نوع مختلف عما يتهدّد بقية الشعب. بخلاف إسرائيل، لم نرَ هذه القسمة الحادة والنتوء المنفّر لما يُسمى الطبقة السياسية في أوكرانيا مثلاً. من المفهوم أن نَحمل مفهوم التضحية إلى الحدّ الأقصى، نحن الطرف الأضعف عدداً وعتاداً، ولكن ما الذي يبرّر للطرف الذي يَملك كل شيء، حرفياً كلَّ شيء، أن يخفّض «التصنيف الائتماني» لمواطنه؟

كي نأخذ فكرةً إعلامية عمّا كان عليه الفرد ما قبل الهوموإيكونوميكوس (ولذلك أقول علينا أن نتجاوزه لا أن نرتدّ إلى ما قبله)، كانت الدعاية الانتخابية العادية في الولايات المتحدة سابقاً هي صورة للرئيس الأميركي ضخماً يقف في الأعلى على مستديرة تَحملها الطبقة التي تحته من السياسيين، وهم بدورهم يقفون على مستديرة يَحملها العمال والمواطنون. صورة كهذه لم تعد مقبولة اليوم، لكن يبدو أن هذا ما يَحصل بالفعل في إسرائيل.

* **باحث**

# الخسائر في خيار المقاومة... أرباح في جعبة الوطن والقضية

**شادي عبد الله ***

يصرّ التطبيعيون في لبنان والمنطقة على التشكيك في أي جدوى لما اندفعت نحوه المقاومة من فتح جبهة لبنان لدعم وإسناد غزة وشعبها المُقاوم. وأياً تكن نتيجة الصمود وما أنجزته المُقاومة من أهداف وما حققته من مُعادلات سياسية مُعطلة أو معوقة لوصول العدو إلى مراده ومقاصده من الحرب العدوانية التي قرر خوضها، فإن هؤلاء التطبيعيين سيتعمّدون التوهين والاستخفاف بها مُقابل ما سيعمدون إليه من تضخيم الكلفة التدميرية الهائلة والخسائر الكبيرة في الأرواح والاقتصاد. الأمر الذي يهدفون عبره إلى نشر مناخ الإحباط والإحساس بالهزيمة وسوق الرأي العام إلى ما يروّجون له من «تفكير بواقعية» يقود الناس في لبنان والمنطقة إلى إنهاء نهج المقاومة للعدو الصهيوني، وتسهيل الاتجاه والقبول بالحل السياسي التفاوضي الذي يتضمّن اعترافاً بشرعية الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، ومنحه شهادة ثقة بحرصه على إحلال الأمن الإقليمي والتعايش السلمي بين دول المنطقة وشعوبها وعدم التوجس من دوره في تهديد الأمن والسلم المأمولين.

وبناءً عليه، ليس من مُبرر لبقاء مقاومة، وليس من مصلحةٍ في بقاء لبنان مُنفرداً خارج منظومة الدول المطبعة لعلاقاتها مع الكيان، وليس من يعتب أو يلوم لخذلان فلسطين وقضيتها وشعبها، لأن على الجميع أن يُفكروا في مستقبلهم لا أن يبقوا أسارى ذاكراتهم عن الماضي.

> **في متطلبات حماية الوطن ليست مُعادلة القوة هي التي تتحكم في النتائج مُنفردة. فطالما غيّرت مُعادلة القيم كل مفاعيل مُعادلة القوة**

إن الترويج لهذا المنحى من الفهم والتوجه السياسي هو الطبق الشهي الذي يُعدّه التطبيعيون لأهلنا الشُرفاء، المُنهكين المُضحين الصابرين، الذين فضلوا خسارة بيوتهم وأرزاقهم ومحالهم وقبلوا تحمّل أعباء الصُمود والنُزوح حتى لا يُسجلوا على أنفسهم في التاريخ أنهم أذعنوا للعدو وقبلوا السُكُوت عن ظلمه وخطره ورضوا منه بالقوة أن يبتزهم بحقهم وكرامتهم، وأن يمد يده بمُوافقة من بعض قصيري النظر ليشاركهم، لا بل ليفرض عليهم، سياسات بلدهم وخياراتهم، وليُحدد لهم مصالحهم الإستراتيجية الراهنة والمُقبلة في مُقابل هؤلاء.

ماذا أعد أهل المُقاومة وداعمو خيارها ونهجها من أجوبة وطروحات تلقف حبال التطبيعيين وسحرهم، وتعزز ثقة الناس بصحة التزامهم بنهج المُقاومة وخيارها، وبأن منطقهم هو الأكثر صوابية وجدوى من منطق المهزومين وفاقدي الحد الأدنى من الكرامة، فضلاً عن العمق والجدية وبُعد النظر، ناهيك بالموضوعية والواقعية؟ أول الكلام هو أن نُثبت الجواب الصحيح لكُل الأسئلة الواردة أدناه:

1- هل من حق الشعب الفلسطيني في غزة وغيرها أن يُقاوم الاحتلال ويتصدى لظلمه وتعسفه؟

2- هل من اعتراض على أصل دعم هذا الحق ومُساندته؟

3- هل من مانع إنساني وأخلاقي يُعيب إعلان موقف ضاغط لإدانة عدوان الاحتلال وانتهاكاته للقانون الدولي والأعراف الإنسانية؟

4- هل إن تفهم تقدير المقاومة في لبنان بأن العدو سيُواصل عدوانه باتجاهها حالما يتمكن من تحقيق أهدافه ضد غزة وشعبها ومقاومتها، هو جائز ومشروع وجدير بالتوقف عنده؟

5- هل تملك حق منع المقاومة من الاحتياط والجهوزية لمُلاقاة التحرك العدواني للاحتلال بإظهار جدية استعدادها من أجل التصدي لعدوان؟

إن المطلوب الإجابة عن هذه العينة من الأسئلة قبل أن ينبري أي صاحب رأي ليُدلي بمُرافعته الاتهامية حول المقاومة أو عنها أو ضدها.

قد يُقال إن المُقاومة في لبنان هي فريق لبناني ليس من حقه التفرد بأخذ البلاد وفقاً لخياره حتى في التصدي للعدوان دون مُوافقة بقية اللبنانيين. فسنُسارع إلى القول إن إعلان الحرب على العدو هو ما يحتاج إلى مُوافقة الجميع أو الأكثرية من اللبنانيين، لكن الدفاع عن عدوان حتمي الوقوع والاستهداف هو حق مُقدس للفرد وللجماعة وللمُجتمع وللأقلية والأكثرية ولكُل وجود مُستهدف أينما كان وفي ظل أي نظام يسود. وإن المُبادرة إلى قتال العدو الذي يتهيأ معلناً توجهه إليك في موعد يناسبه، هي ليست قرار حرب كما يُراد التلاعب بالوقائع والحقائق، وإنما هي فعل دفاعٍ استباقي لمُلاقاة حرب قررها عدو.

في ضوء ما تقدّم، يُصبح الحوار أو النقاش حول جدوى المُقاومة للعدوان شأناً محكوماً لضوابط وقواعد ومنطق، وليس أمراً مزاجياً توجهه أهواء خاصة ومنافع تبادلية مع الذمم.

أما البكائيات على الدمار والضحايا وتشويه مظاهر الحياة المدنية وتخريب الطبيعة وإلحاق الخسائر بالمصالح الفردية والمُجتمعية والوطنية، فيُمكننا، من موقعنا المُقاوم والمُضحي والشريف، أن نتشارك في ذلك مع فارق أننا في مُقابل كل ذلك وقفنا وقفة عز وبطولة وشرف دفاعاً عن المصالح العليا للبلد وعن كرامته وسيادته وموقعه الإستراتيجي، وصبرنا وضحينا بدمائنا وبشبابنا وبالنزوح لأهلنا من قرانا وبالخسائر التي تحملناها طوعاً لنمنع العدو من أن يتطاول على بلدنا ويفرض شروطه عليه تحت وطأة تهديده بالتدمير والإبادة، وهما جرائم ضد الإنسانية يُعاقب عليهما القانون إن وُجِد عدل، وليسا فعل بطولة أو مسار حق نُدعى مع غيرنا إلى مُجاملة المُتورط بهما ومُسايرته على حساب الحق والعقل والمنطق والأعراف والقانون.

إن المقاومين الذين يستشهدون ضد العدو ولا يرفعون الراية البيضاء ولا يضعفون أو يستسلمون لطغيانه وعدوانيته، هم الذين يحفظون الأوطان ويُعيدون بناءها، أما الذين ينصاعون لمنطق العدوان وتحالفاته، فأولئك قد يستطيعون أن يكونوا جزءاً من سلطة لكن القرار الوطني سيكون حُكماً بيد غيرهم ممن أعان العدو ودعمه ليفرض شروط عدوانه على السلطة والبلاد.

في متطلبات حماية الوطن ليست مُعادلة القوة هي التي تتحكم في النتائج مُنفردة. فطالما غيّرت مُعادلة القيم كل مفاعيل مُعادلة القوة؛ أوليس هذا ما عشناه يوم واجهنا اتفاق 17 أيار؟ أوليس هذا ما عشناه في مُواجهة الاحتلال حتى طرده ذليلاً من أرضنا عام 2000؟

أوليست تجارب الشعوب الحرة عبر التاريخ في كل العالم تُؤكد هذه الحقيقة؟ فلماذا يتناسى التطبيعيون كل هذه الأمور ويُصرون على إثارة الغبار بوجه من عنده عيون مُبصرة وقلوب ذات بصيرة.

أم إنه الهروب من ذل العار الذي يتم استشعاره لدى كل من قصّر بحق شعبه فلم يصرخ بوجه عدوه، ولم يترفع عن الحسابات الصغيرة لمصلحة حسابات الوطن. أم إنه العقل الطائفي أو الكياني الوضيع الذي ينزع دوماً نحو احتساب أثر النتائج في معارك الوطن الكبرى، على حصص ومواقع أفرقاء السلطة في معارك تنافسهم الصغرى. المُقاومة في لبنان أكبر من هذا العقل وأعقل من هذا المُستوى.

* **كاتب لبناني**

طوفان الأقصى

وقّع أكثر من 100 موظف في «هيئة الإذاعة البريطانية»، بالإضافة إلى أكثر من 230 من العاملين في مجال الإعلام، رسالة مفتوحة موجهةً إلى المدير العام للهيئة، تيم ديفي. انتقدت الرسالة تغطية «بي. بي. سي» للحرب على غزة، مشيرةً إلى أنّها تميل لمصلحة إسرائيل، داعيةً المؤسسة الإعلامية إلى الالتزام مجدداً بمعايير الصحافة التي تشمل «العدالة، الدقة، والحياد». ونشرت هذه المبادرة حصرياً على موقع «إندبندنت» الأسبوع الماضي، في وقت تستمر فيه آلة القتل الصهيونية في حربها على قطاع غزة ولبنان

## صدقية الإعلام الغربي المهيمن على المحكّ

# موظفو BBC يحاكمونها: صوت «إسرائيل»!

علي عواد

تتهم الرسالة «بي. بي. سي» بعدم الالتزام بمعاييرها التحريرية وبفشلها في تقديم تغطية متوازنة ومبنية على الأدلة حول غزة. وحثّ الموقعون على الرسالة، «هيئة الإذاعة البريطانية»، على إدخال تغييرات عدة في تغطيتها، مثل توضيح عدم تمكّن الصحافيين الخارجيين من دخول غزة، وتأكيد المسؤولية في العناوين عندما تكون إسرائيل الطرف المتّهم، وإضافة سياق تاريخي مستمر يعود إلى ما قبل تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

وقد وقّع على الرسالة عدد من الشخصيات المعروفة، مثل وزيرة الخارجية البريطانية السابقة البارونة سعيدة وارسي، والممثلة جولييت ستيفنسون، في محاولة لإبراز الدعم الواسع لتحقيق تغيير في معايير التقارير الخاصة بـ «بي. بي. سي».

ونقلت الرسالة مخاوف بشأن ما وصفته بتغطية «غير إنسانية»، مشيرة إلى أمثلة محددة لمقالات لم تحمّل إسرائيل مسؤولية مباشرة. وذكرت مثلاً حالة الطفلة هند رجب، الفلسطينية البالغة ستّ سنوات التي قُتلت على يد القوات الإسرائيلية. لكنّ عناوين أخبار «بي. بي. سي» لم توضح أنّ إسرائيل هي الطرف المسؤول عن قتلها. واعتبر الموقعون أنّ هذه الحالات تسهم في سرد مغلوط لا يعكس تعقيدات الواقع، وقد يؤدي إلى نفور الجمهور الباحث عن تقارير دقيقة وشفّافة.

واجهت «بي. بي. سي» سابقاً اتهامات بالتحيّز، وخصوصاً في أوقات الحروب. ويبدو أنّ الموظفين يشعرون بخيبة أمل متزايدة تجاه ما يرونه من انحياز في المؤسسة.

وقد غادر بعض الموظفين الشركة بسبب «مستوى الثقة المتدني» وخوفاً من انتقام قد يواجهونه بسبب انتقاد قراراتها التحريرية. وعبّر أحد الموقعين المجهولين عن قلقه قائلاً: «لديّ زملاء غادروا «بي. بي. سي» في الأشهر الأخيرة لأنهم لا يعتقدون أنّ تغطيتنا لإسرائيل وفلسطين صادقة». ويعكس هذا الشعور أجواءً من عدم الثقة داخل المؤسسة، إذ يشعر الموظفون بالعجز في مواجهة ما يصفونه بتغطية غير متوازنة.

في معرض ردها على هذه الاتهامات، أكدت «بي. بي. سي» على «التزامها بالحياد، والشفافية، والمعايير التحريرية العالية». وأشار متحدث باسم المؤسسة إلى التحديات التي تواجهها في تغطية «إحدى أكثر القصص استقطاباً» في الوقت الحالي. وذكر أنّ القناة «تتلقى مستويات مماثلة من الانتقادات التي تدعي التحيز لمصلحة طرف ضد الآخر» من الأطراف المتنازعة، وهو ما تعتبره «مؤشراً على التوازن في تغطيتها». وأكدت الهيئة كذلك على أنّها تسعى إلى توضيح القيود التي تواجهها، مثل عدم إمكانية الوصول إلى غزة وبعض المناطق في لبنان، مع بذل كل الجهود لتقديم تغطية شاملة.

وأصرّ الموقعون على الرسالة على أن التغييرات الهيكلية ضرورية لاستعادة ثقة الجمهور. وبالتوازي، سارع الإعلام العبري للتصديق على ردّ «بي. بي. سي» على الرسالة والاتهامات بالتحيّز، عبر تقرير نشرته صحيفة «جيروزالم بوست»، أعاد التذكير بأن «بي. بي. سي» خالفت معاييرها التحريرية أكثر من 1500 مرة في تغطية الصراع، قائلة إنّ القناة ربطت إسرائيل بالإبادة الجماعية أكثر بمرات عدة مقارنة بـ «حماس». ويرى الإعلام الإسرائيلي، كما جاء على لسان باحثين ومحللين أمثال تريفور أسيرسون ويوسف حداد، أن «بي. بي. سي» تتعمد تقديم إسرائيل بشكل سلبي، وخصوصاً في النسخة العربية، وتُبدي تفضيلاً لإظهار وجهة نظر خصوم إسرائيل على حساب الحقيقة، ما يعتبرونه دليلاً على تحيز متجذر ضد إسرائيل. أي عملياً، اتهمت إسرائيل أيضاً «بي. بي. سي» بالتحيّز، في محاولة لإظهار أنّ القناة البريطانية تعاني من انتقادات من الطرفين كما جاء في رسالتها، ما يخفف عنها سخط الناس وتبعات استياء العاملين لديها.

ولا تستهدف الرسالة «بي. بي. سي» وحدها، بل تنتقد أيضاً شبكات إعلامية بريطانية أخرى مثل «آي. تي. في» و«سكاي» بسبب تغطيتها للحرب على غزة. ويشير هذا الاستياء الواسع إلى وجود حالة عامة من عدم الرضى داخل قطاع الإعلام، مع دعوات الصحافيين والجمهور إلى إعادة تقييم السياسات التحريرية عبر عدد من الشبكات. كما يُستشهد بغياب التغطية الحية لقضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.

تمثل الرسالة المفتوحة التي وقع عليها موظفو «بي. بي. سي» وغيرهم دعوة إلى التغيير، وتؤكد على أهمية التقارير المتوازنة والمبنية على الحقائق في أوقات الصراع. لكن في الحقيقة، هناك أزمة أوسع وأعمق في مصداقية الإعلام الدولي، وخصوصاً عند تغطية النزاعات في البلدان الرازحة تحت الاحتلال وأذرع الاستعمار العسكرية. لا تتعلق هذه الأزمة فقط بنقل الحقائق، بل تعكس خضوع المؤسسات الإعلامية الكبرى لضغوط سياسية واقتصادية تجعلها عاجزة عن تقديم تغطية عادلة وغير منحازة. فالكثير من وسائل الإعلام الدولية ترتبط بمصالح دولية وقوى عظمى تُحاول تلميع صورتها على حساب الشعوب المضطهدة، ما يخلق انحرافاً في سردية الصراع وتغليباً لوجهة نظر الدول القوية. وتضع هذه المؤسسات نفسها في مأزق أخلاقي عندما تُقدم روايات مجتزأة وتُضحّي بالدقة من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الحكومات والنخب التي تُمثل مصالح الاستعمار الحديث. وما يزيد الطين بلة، أنّ الجمهور الواعي أصبح على دراية بهذه الانحيازات، ما يزيد من انعدام الثقة بوسائل الإعلام التقليدية ويُثير تساؤلات حول الدور الحقيقي الذي تلعبه في تشكيل الرأي العام. لقد أدت هذه التحولات إلى انقسام عالمي في استهلاك الأخبار، إذ يتوجه الناس إلى وسائل إعلام بديلة ومنصّات غير تقليدية لاستقاء المعلومات، هرباً من النمط الأحادي الذي تفرضه وسائل الإعلام الكبرى. وتبقى الشعوب الرازحة تحت الاحتلال والنزاعات هي الضحية الأولى لهذه الأزمة، إذ تضيع معاناتها بين الروايات المتضاربة، وتظل الحقيقة رهينة لمصالح القوى الاستعمارية وأجنداتها الخفية.

> تغطية «غير إنسانية»، والابتعاد عن تحميل إسرائيل مسؤولية الجرائم



جائزة

## كمال داود

# «غونكور» للإسلاموفوبي المتصهين!

رشيد وحتي

يوم الاثنين، أعلنت أكاديميَّة «غونكور» الفرنسية عن حصول رواية «حوريّات» للكاتب كمال داود على جائزة دورةِ 2024 في صنف الرِّواية. وقبلَ الخوض في ملابسات هذا «التتويج» وكامل السياق السوسيو. ثقافي الذي انتهى به، لفت انتباهَنا الكثير من التشابه بين هذه الدورة ودورة 1987، التي حصل فيها الطاهر بنجلون على الجائزة نفسِها في الصِّنف نفسِه، عن روايتِه «ليلة القدر»: فالروايتان، انطلاقاً من العنوانين، تستثمران — في نزعة نيو. استشراقية وفولكلورية تحتقر الشعوب الشرقية — المعتقَدات الإسلاميَّة بإيمانيَّاتِها المقدَّسة ومتخيَّلاتِها الشعبيَّة. والرِّوائيَّان معاً صارا يعَدَّان ـ وفقاً للدراسات الثقافية المستندة إلى سوسيولوجيا الثقافة ـ أبشعَ تمثيلٍ لظاهرة ما يصطلَح على تسميته بـ «العرب في خدمة الاستعمارٍ» (arabes de service)؛ بسبب ما اتَّخذاه من مواقف انبطاحيَّة فيها الكثير من احتقار الذات، ومواقف تبريريَّة وصلت حدَّ إدانة حركات المقاومة العربيَّة والإسلاميَّة وتبرير المجازر التي تقترفها الكولونيالية في المشرق العربي.

عند فوزه بالجائزة، صرَّح كمال داود، تلميحاً إلى عشريَّة الدَّم في الجزائر التي تشكّل موضوع روايته: «ليس من السهل الحديث عن الحرب. يستغرق الأمر وقتاً. لا بد من الحداد. أنت بحاجة إلى كلمات. أنت بحاجة إلى مسافة. في الجزائر، تعرضت للهجوم لأنني لست شيوعياً، ولا مؤيداً للاستعمار، ولا مناهضاً للفرنسيين».

هذه النزعة في تصنُّع «الحياد» تجاه الصراعات الحديثة والراهنة بين الشعوب العربيَّة والقوى الاستعماريَّة هي ديدن جلّ «الأنتلجنسيا» العربية الحاليَّة تجاه كل المجازر التي تحدث. حياد يتَّخذ أحياناً شكل الصمتِ وأحياناً شكل المساواة بين الجلاد والضحية؛ ولكنه يصل مع كمال داود حدَّ تبنِّي وجهة نظر الغرب الاستعماري كلِّيَّةً، في تماهٍ كامل مع وجهة النَّظر الفرنسية الرسميَّة، حين يصرِّح، وهو الحاصلُ في 2020 على الجنسيَّة الفرنسيَّة، في إشارة إلى الشاعر غيّوم أبولينير الذي ولد بولندياً وتجنّس في منتصف الحرب العالمية الأولى: «أنا مصاب بمتلازمة أبولينير، وأنا فرنسي أكثر من الفرنسيين. وُلِدَتْ «حوريات» لأنني أتيت إلى فرنسا. لأنها بلد يمنحني حرية الكتابة، فهو بلد يرحّب بالكتّاب. نحتاج دائماً إلى ثلاثة أشياء لنكتب: طاولة وكرسي وطن. لدي الثلاثة جميعاً».

> ولاؤه للكولونياليَّة بلغ مداهُ في مساهمته في كتاب «7 أكتوبر 2023. مذبحة ضدَّ اليهود في القرن الحادي والعشرين»

ويبدو أنَّ أحد مفاتيح فهم شخصيَّة كمال داود يكمن في انتمائه خلال فتوَّته وشبابه إلى التيار الإسلامي، وتحديداً إلى «جبهة الإنقاذ الإسلامية» الجزائريَّة. فغالبيَّة هؤلاء المتحوِّلين من الميول الإسلاميَّة المتطرِّفة إلى التطبيل للغرب، تحتَ لافتة المراجَعة الفكريَّة، ينقلبون من مستعمَرين يستبطِنون بشكل مفضوح شخصيَّة المستعمِر إلى ناطقين رسميِّين باسم حركات اليمين المتطرِّف الأوروبي بنزعته الاستعمارية وإسلاموفوبياه ودعمه اللامشروط للكيان الصهيوني.

ويكون أول معالم هذا الحديث بالـ«وكالة» عن الاستعمار الجديد الانسلاخ الكامل عن العمق الثقافي العربي ـ الإسلامي، بمبررات واهية ومكرورة، مثل جواب كمال داود عن سؤال عدم كتابته باللغة العربية، قائلاً: «اللغة العربية محاصَرة بالمقدسات، بالأيديولوجيات المهيمِنة. لقد قمنا بتصنيف هذه اللغة وتسييسها وأَدْلَجَتِها». ولكنَّ ذلك لم يمنعه — يا لِلمفارَقة — في عام 2018 من قبول دعوة «متحف بيكاسو» لليلة قضاها في وسط لوحاته المثيرة، مطلِقاً آراءه حول الإغراء، وعاطفة الحب والرغبة، والعناق، من أجل صنع جسر بين الغرب والعالم العربي عن الجنس والفن والذاكرة. هي حتماً نظرة تلفيقيَّة وانتقائيَّة ونيو ـ استشراقيَّة: الابتعاد عن اللسان العربي، ولكن استثمار الأيروتيكا العربيَّة والمتخيَّل الجنسي العربي ـ الإسلامي في كلِّ ما يستثير القارئ الغربي المتلصِّص على «جسدنا العربي الجريح».

بالمنطلقاتِ الدُّونيَّة ذاتِها، كان كمال داود قد أصدر في تشرين الأول (أكتوبر) 2013 روايته الأشهر «مورسو، تحقيقٌ مضادٌّ»، وهي إعادة كتابة لرواية «الغريب» للكاتب الكولونيالي الفرنسي ألبير كامو، لا مِنْ منطلَق دحض رؤاها الاستعماريَّة والقطعِ معها، وإنَّما كاستمراريَّة لنفسِ النّظرة الاستعلائيَّة للأوروبيِ تجاه العربي. يصرِّح الكاتب: «من دون قراءة الرواية، اعتقد الكثير من الناس أنها كانت هجوماً من قِبَلي على رواية كامو، لكنني لم أكن بتلك العقلية. أنا لست مجاهداً سابقاً. أمسكت بـ «غريب» كامو لأنه رجل يشكك في العالم. أردت أن أكون جزءاً من هذا الاستمرار».

في 31 كانون الثاني (يناير) 2016، نشر كامل داود مقالاً في صحيفة «لوموند» ناقش فيه الاعتداءات الجنسية في رأس السنة نفسِها في ألمانيا، ورأى أنّ الإسلام السياسي هو السبب الرئيسي لـ «العلاقة المريضة مع المرأة، مع الجسد والرغبة في العالم العربي»؛ فانبرت له مجموعة من علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع والصحافيين والمؤرخين متَّهمين إياه بإعادة تدوير «الكليشيهات الاستشراقية الأكثر ابتذالاً» و«تغذية الأوهام المعادية للإسلام لدى جزء متزايد من الجمهور الأوروبي، بحجة وجوب فرض القيم على هذه الكتلة المريضة بدواعي تفوّق القيم الغربية التي يستحضِرها».

بالخلاصة، وعلى العكس من كتَّاب مناهضين للكولونيالية والصهيونيَّة ومفتخرين بالثقافة العربيَّة الإسلاميَّة (مثل كاتب ياسين وإدمون عمران المالح) انغلقت في وجههم وسائل الإعلام في فرنسا، يبدو أنَّ كمال داود (وبوعلام صنصال والطاهر بنجلون) صاروا جزءاً لا يتجزَّأ من الآلة الدعائيَّة الفرنسية (والغربيَّة) المواكبة للآلة الجهنمية الحربيَّة الموغلة في دمائنا: لم يعد كمال داود يجد ضيراً في أن يحاوره الكاتب «الإسرائيلي» رفائيل أورشالمي (عدد 15 مايو 2019) في مجلة «شارلي إيبدو» إحدى أكثر المجلات الفرنسية عداءً للعرب والمسلمين، حول قضية المرأة والشأن الديني وغيرهما من الموضوعات التي صار يتهافت عليها اليمين الفاشي الفرنسي، وخصوصاً إذا كانت وجهة النظر المطروحة فيها أفكار دونيَّة مثل أفكار كمال داود. لم يقف الأمر عند حوار صحافي، بل تعزَّز بكتاب مشترك بين كمال داوود ومحاوره، تحت عنوان «مكتبةُ أوديسيَّة: الكتب المحفوظَة».

لكنَّ ولاَء داوود للكولونياليَّة بلغ مداهُ الأقصى بوضعه خاتمةً لكتاب جماعي بعنوان «7 أكتوبر2023. مذبحة ضدَّ اليهود في القرن الحادي والعشرين» (باريس، فلاماريون، 2024) يبصم فيها بأصابع ضميره العشرة على الجرائم الحاليَّة في غزة والضفة ولبنان، من أجلَ كعكة جائزة بطعم الدَّم.

ينبغي لما تكرِّسه المقاومة المسلَّحةَ الآن أن يكون مقروناً بإسناد ثقافي موازٍ ومزدوج: دعم حركات التحرُّر بالمواكبة المعرفية وتفكيك آلياتَ محاولة الغرب الاستعماري فرض وكلائه الثقافيين علينا.

على طريق القدس

# فلسطين في قلب الشام... أفلام تحيي زمن النضال

دمشق ــ **مروة جردي**

عبر تاريخ الجرح الفلسطيني، شهدت الأرض انتفاضات وحركات احتجاج تتباعد أو تتقارب زمنياً بحسب الظروف الدولية واللوجستية لاستمرار الفعل العسكري المقاوم، وكان آخرها طوفان السّابع من تشرين الأول (أكتوبر) العام الماضي. لكن في خط موازٍ تماماً، كان هناك فعلُ رفضٍ آخر مستمر، لم يتوقف ولوَ مرةً واحدة منذ النكبة وربما قبلها، هو الفعل الثقافي بأشكاله المختلفة من عمليات التوثيق والدراسات وتقديم الأبحاث الأكاديمية إلى كتابة الأغاني والشعر والرواية، كما فعل الشهيد يحيى السّنوار عندما كتب روايته «شوك وقرنفل» في السجن. وهذا ما يجعل عروض فعالية «أيام فلسطين السينمائية الدولية» مهمة ضرورية أيضاً في مسيرة العمل المقاوم للقول «ما زلنا على قيد الحياة نقف ها هنا» كما جاء في افتتاحية العروض لعام 2024.

وفي هذا السّياق، يبدو بديهياً أن تكون دمشق إحدى محطات العرض لفعالية فنية تحتفي بالصوت الفلسطيني، وخصوصاً أنّ لسوريا التي تستضيف أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني بحسب الأونروا، إسهاماً مهماً على صعيد الإنتاج الدرامي لأعمال تحمل مقولات القضية وقيم النضال ضد المستعمر والاحتلال الإسرائيلي، وصلت إلى حد إنتاج عمل متكامل وثّق «التغريبة الفلسطينية» وحمل اسمها. حول مشاركة حركة مدنية سورية مستقلة ضمن فعالية دولية لعرض أفلام سينمائية فلسطينية في ظل تجنب عدد من المؤسسات الثقافية والمدنية الحديث عن فلسطين خوفاً على مصالح وشروط تتعلق بالتمويل، تتحدث حنين الأحمد مديرة البرامج في حركة «البناء الوطني»، قائلةً: «ما فكرنا حتى! وجود اسم فلسطين في سوريا هو شيء بديهي وفلسطين بتخصنا كسوريين»، مشيرة إلى أهمية «التزام المؤسسات الثقافية والمدنية بالقضايا الإنسانية والمحقة وبإحياء الصوت الفلسطيني الذي يتعرض للتهميش».



**من عروض «أيام فلسطين السينمائية الدولية» في دمشق**

وبالتزامن مع الذكرى السنوية لوعد بلفور المشؤوم، عرض الصالون الثقافي في حركة «البناء الوطني» في دمشق فيلم «المطلوبون الـ 18» للمخرجين الفلسطيني عامر شوملي والكندي بول كاون، الذي يستعيد قصصاً من الانتفاضة الفلسطينية الأولى من قرية بيت ساحور المحتلة. قدمها الفيلم بطريقة كوميدية تقرب القضية من جمهور يافع، لكنها في الوقت عينه، تنكأ جرحاً قديماً لدى جيل الآباء والأجداد، عندما يُطلق أبطال الفيلم في نهايته حسرة «يا ريت ما وقفت الانتفاضة» التي توقفت آنذاك بسبب توقيع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات اتفاقية أوسلو مع العدو، التي كانت «أول مسمار في نعش قضيتنا» كما همس أحد الحاضرين بتنهد عميق مع نهاية الفيلم.

وخلال استراحة للنقاش والتعارف على هامش الفعالية، فُتحت بوابة زمنية على 76 سنة من الحزن والقهر والقبض على الجمر بين الحضور، فكان من اللافت رؤية مراهقتين من أصول فلسطينية تحضران مع جدتهما الفعالية حرصاً على استمرار ارتباط الجيل الجديد بأصوله وجذوره التاريخية، والتي ربما التمسوا جزءاً منها خلال الحرب القائمة. ومع عرض الفيلم الثاني «11 يوماً في مايو» للمخرجين الفلسطيني محمد الصواف والبريطاني مايكل وينتربوتوم، الذي يروي حكاية أطفال في غزة كانوا ضحايا عدوان إسرائيلي أودى بحياة 261 فلسطينياً في القطاع المحاصر، تعود القضية بثقلها إلى التخييم على الصالون الثقافي وضيوفه، وتصبح أصوات البكاء بصمت في الظلام موسيقى خلفية لعرض الفيلم الأخير، الذي أثار أسئلة بين الصحافيين والعائلات والناشطين المدنيين السوريين والفلسطينيين حول أهمية استمرار المقاومة رغم الخسائر الكبيرة، حتى حفّز النقاش الذي دار مع نهاية الفعالية تنظيم عرض خاص في اليوم التالي لفيلم «لماذا المقاومة؟».

## «حين نحب» في الحرب



يواصل صنّاع مسلسل «حين نحب» (كتابة رنا فقيه وإخراج سيف الدين سبيعي وإنتاج شركة «الصدى للإنتاج») تصوير العمل في بيروت. وكانت كاميرات المخرج السوري سيف الدين سبيعي دارت قبل أسابيع، ولم تتوقف مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان. من جانبها، قامت شركة «الصدى» اللبنانية بتعديل أماكن التصوير، متجنّبة المناطق التي تشهد عدواناً إسرائيلياً. وتلفت المعلومات لنا إلى أنّ مسلسل «حين نحب» يجمع على قائمة أبطاله مجموعة من الممثلين اللبنانيين والسوريين من بينهم يوسف الخال (الصورة)، ويامن حجلي، وكندة حنا، ورشا بلال ودجى حجازي وغيرهم. ويتألّف المسلسل من 15 حلقة تروي قصص مجموعة من الأصدقاء، وحكايات الحب والتحديات في الحياة. ولم يحدد موعد العمل ولم يعرف عما إذا كان سيدخل ضمن خريطة رمضان 2025 أو خارجها. ومن المفترض أن ينتهي تصوير «حين نحب» في الأيام القليلة المقبلة، ليدخل مرحلة المونتاج ويكون جاهزاً للعرض لاحقاً.

## نزار قباني «يزور» بيروت



رغم الموت والدمار والتهجير، تبقى بيروت قبلة الشعر والفنّ والثقافة. في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، سيكون الجمهور على موعد مع مختارات شعريّة من إرث الراحل نزار قبّاني (الصورة)، يحتضنها مسرح «المونو» وتحييها مجموعة من الفنانين والشعراء تحت عنوان «إلى بيروت». الأمسية الشعريّة تُقدّم مجّاناً، وهي من إعداد الفنان أدهم الدمشقي وتوليفه، ويشارك في إحيائها: الياس مطر، وبرت أبي خليل، وريما الحلبي، وزياد النجّار، وطارق يعقوب، ومحمّد سويد، وميراي بانوسيان، وميرفت سلهب وميليسا عزيز. ترافق الشعراء موسيقى حيّة يقدمها العازف اللبناني طارق بشاشة.

**أمسية شعريّة «إلى بيروت»: الخميس 7 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة السادسة مساءً - مسرح «المونو» (الأشرفية). للاستعلام: 70626200**

## أيّ «تعايش» مع كيان إبادي؟



لم تكترث الجمعيّة المغربيّة «مغرب التعايش» إلى حرب الإبادة التي يشنها الكيان الإسرائيلي على غزة منذ أكثر من عام، إذ قامت بتنظيم زيارة تضمّ 24 شاباً مغربياً للأراضي المحتلة، بالتعاون مع مؤسسة «شراكة» التي تتخذ من تل أبيب مقراً لها. شملت هذه الزيارة لقاءات مع مسؤولين صهاينة، من بينهم أمير أوحانا، رئيس الكنيست، ومائير بن شبات، مستشار «الأمن القومي» الإسرائيلي السابق. وظهر منظمو الزيارة في مقطع فيديو وهم يرقصون في حفلة غنائيّة إلى جانب مستوطنين صهاينة في مدينة القدس المحتلة. أثارت هذه الزيارة جدلاً واسعاً على منصّات التواصل الاجتماعي، وخصوصاً في ظلّ مطالبات شريحة كبيرة من الشعب المغربي بإلغاء التطبيع مع إسرائيل، التي تستمر في إبادة الشعب الفلسطيني وارتكاب أشنع الجرائم بحقه. وقد هاجم أوس الرمال، رئيس حركة «التوحيد والإصلاح» في المغرب، جمعيّة «مغرب التعايش» المنظِّمة للزيارة الشبابية للأراضي المحتلة، مشيراً إلى أنّ زيارة هؤلاء الشباب تشكّل «شذوذاً عن شبه الإجماع الشعبي للمغاربة حول مسألة التطبيع مع هذا الكيان المحتل وضرورة قطع العلاقات معه». واعتبر رمّال أنّ هذه الزيارة «محاولة لتبييض وجه إسرائيل».

## على بالي



**أسعد أبو خليل**

الدولة القويّة هي الأساس، وهي الملاذ وهي الخلاص للبنان. كلّ مشكلات لبنان تُحلّ ببناء الدولة القويّة. التغزّل بالدولة بات من ثوابت الخطاب السياسي وحتى الشاعري اللّبناني. وفي خضمّ الحرب الجارية، يتّفق الكثير من أطراف المروحة السياسيّة على ضرورة بناء الدولة. والدولة في الفكر الماركسي هي أداة لقهر طبقة ضدّ أخرى أو أكثر. وفي الفكر الفوضوي، الدولة هي العدوّ، ومحاربتُها، كما محاربة كلّ أشكال السلطة والتسلّط، من متطلّبات تحرّر الإنسان. حتى لينين في «الدولة والثورة» يصل إلى ضرورة «اضمحلال الدولة» بعد تحقيق البناء الاشتراكي وإنهاء صراع الطبقات. إلّا في لبنان، تبقى الدولة (عند اليسار واليمين) هي الحلّ. الأنكى أنّهم يطالبون بالدولة كبديل عن حركة مقاومة تطوّعيّة. نهاد المشنوق وغيره يريدون، ببساطة شديدة ورشاقة، تسليم سلاح الحزب إلى الدولة المنشودة. كأنّ المقاومة سلاح فقط، وليست عقيدةً وعزماً وإرادة. تراكمَ تجميعُ سلاح هائل في زمن منظمة التحرير والحركة الوطنيّة، وانتهى معظمه في مخازن العدوّ الذي كان يستعين به في تسليح ميليشيات رجعيّة وفاشيّة حول العالم (منها الـ«كونترا» في نيكاراغوا). ويظنّ دُعاة الدولة أنّ المطالبة بالدولة القويّة كفيلة بتأمين كلّ مستلزمات قوّتها. يطالبون بالدولة القويّة والجيش القويّ مع تجاهلهم لحقيقة أنّ أميركا هي التي تعارض الجيش القويّ وحتّى الدولة القويّة. انظروا نحوكم في كلّ العالم العربي: أميركا (عبر سيطرتها أو رعايتها لمعظم الدول العربيّة) لا تسمح بالدولة القويّة إلّا تجاه الشّعب فقط. أميركا وإسرائيل تحاربان الدول القويّة في المنطقة منذ زمن عبد الناصر. هي تريد الدولة المصريّة قويّة ضدّ المعارضة الشعبيّة، وضعيفة تجاه الخطر الإسرائيلي. الذين يريدون الدولة القويّة أن تدافع عن الجنوب وأن تحتكر صدّ إسرائيل: من أين يأتون بالسلاح «القوي»؟ كيف يبنون تلك الدولة فيما أميركا تبذل كلّ طاقاتها لمحاربتها، كما فعلت في سوريا والعراق (حيث كانت الدولة البعثيّة قويّة ضدّ الشعب وأقلّ قوّة بكثير تجاه إسرائيل، لكنْ حتى ذلك أزعج أميركا وإسرائيل). والدولة في لبنان قبل الحرب كانت قويّة، لكنْ ظالمة وفاسدة وضعيفة ضدّ العدوّ.




الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963


/AlakhbarNews


@AlakhbarNews


/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15

الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com